الوثائق

تقديم

في أواسط العام ١٩٧٤، نظّمت مديرة دار الأدب والفن، الراحلة جانين ربيز، ندوة حول المرأة اللبنانية، شارك فيها عدد من العاملات في الحقل النسائي، الفكري منه والنضالي.

بعيدها انفجرت الحرب المديدة، وتحوّلت أعمال هذه الندوة إلى مجموعة من الأوراق المنثورة في الأدراج. وعندما أصبح للعقل ـ وربما للقلب ـ إمكانية التأمل مجدداً، شرع تجمع الباحثات اللبنانيات في ضبط هذه الأوراق وطبعها ونشرها، وثيقة تسجّل:

* تكريماً خاصاً، ولو متأخراً، لمديرة الدار الراحلة جانين ربيز: التي غابت متحسّرة على ما آلت إليه بلادنا ونساؤنا من تسليم... هي التي أدخلت حلم الحرية إلى بيتها وخيالها وقلبها، فوظّفتهم في سبيلها... كانت في نهاية حياتها على درجة من المرارة. والان نتذكرها على طريقتنا، نشهد على الورق بعضاً مما بذلته مؤازرة لنا، في حلمنا الذي خيّم عليه الإبهام.

* وهذه الوثيقة تستعيد ذاكرة نساء لبنان المبدّدة وسبط ضوضاء الصور والمناصب والحسابات. ضوضاء يحتاج إلى نسيان: نسيان ما كنا وما قلنا وما فعلنا. فالذاكرة تتعايش بصعوبة مع الضوضاء. أما مادتها، أي النصوص، فإن لم تفلح في معاينة الحاضر آنذاك، ولا التنبؤ بأعراضه اللاحقة، إلاّ أنها تشكّل وهي منشورة، حلقة وصل مع عصر من تاريخنا ما زال يشدنا إليه الحنين. ولعلّ النشر يساعد على فهم هذا الحنين وإجلاء سمة الحزن عنه.

* أخيراً هذه الوثيقة هي مادة للتفكير ومناسبة له. علينا الترحيب بها بتواضع العالِم بشجون البشر وأحوالهم. أقول التواضع: ذلك لأن الكثيرين قد يتناولونها باستسهال... مستفيدين من أثر «المفعول الرجعي» ودروس عقدين من القساوة والواقعية. عقدين... أخلي أثناءهما سبيل الاحتمالات المستحبّة في خيالنا. تلك هي القراءة الأولى التي ندعو إليها.

أما القراءة الثانية، فهي للنساء اللواتي كتبن هذه النصوص. وقد أرسلت لهن مجلة «باحثات» سؤالين:

١ ـ بعد عشرين سنة عن صدور نصكن، أما زلتن على المواقف نفسها؟

٢ ـ هل تنظرون النظرة ذاتها إلى المرأة اللبنانية، وبنى مجتمعها والنظام السياسي الذي تعيش في ظله وكافة المسائل المتعلقة بها؟

بعضهن أجاب وهن مشكورات؛ والبعض الآخر لم يجب... ولصمته ربما معانٍ أبلغ دلالة.

ومهما يكن من أمر، فالامتنان نقدمه للجميع: للراحلة جانين ربيز التي فوّتت على النسيان فرصة. ثم لكافة اللواتي ساهمن بأعمال الندوة آنذاك: فهل كان ممكناً تحقيق الوصل اليوم دون حضورهنّ المتدفّق بالأمس؟

د. ب.

خالدة السعيد

ما هو الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه العمل المنزلي؟

نلاحظ أن العمل المنزلي يدور بمجمله حول الموقد. وهو يرتبط بالنار في كثير من جوانبه وتفاصيله. ومعظم الأعمال المنزلية لا بد أن تتخذ النار وسيطاً للتحويل وكل عملية تحتاج في تحويلها إلى النار هي عملية كيماوية أو صناعية. وكانت الأعمال المنزلية تشمل صنع الخبز، وحل خطوط دود القز وغزل الصوف وبعض أنواع النسيج والحياكة والخياطة، وكذلك سلق القمح وتحويله إلى برغل وصنع مواد التموين من قورما وأنواع المربى والكبيس... وغير ذلك.

هذه الأعمال كانت في الماضي تشكل معظم أبواب الصناعة الزراعية التي يعرفها الإنسان. ويمكن القول إن تقسيم العمل قد جرى بحيث يأخذ الرجل العمل في الأرض والزراعة بينما تولت المرأة النار أو الصناعة؛ إذ نسب للرجل الدور العضلي وللمرأة المهارة. فكانت طبيبة القبيلة وكاهنتها وساحرتها. وما العمل المنزلي اليوم إلا تحجّرات هذه الصناعة الحرفية.

هذه ملاحظات تمهيدية تطرح موضوع العمل المنزلي للمناقشة. والعمل المنزلي من أبرز مظاهر استغلال المرأة واغترابها. وهو استغلال تمارسه المؤسسات الحكومية والاقتصادية والاجتماعية على السواء.

العمل المنزلي هو ما يطلق على مجموعة من الخدمات تتم ضمن دائرة وتحقق ما يلي:

١ ـ الترميم أو إعادة الأشياء إلى ما كانت عليه، كالتنظيف والإصلاح والكي والترتيب.

٢ ـ الصيانة أو الاهتمام بالمحافظة على ممتلكات الأسرة ويدخل في ذلك، في الريف، تطيين أرض البيت وتبييض الجدران والعناية بالماشية والأعمال الزراعية.

٣ ـ الأعمال التحويلية التي تجعل استهلاك السلع الخام المعممة ممكناً. كالطبخ وتهيئة مواد التموين والغزل والحياكة وخياطة بعض القطع للاستهلاك البيتي.

٤ ـ كما تقوم المرأة في بعض مناطق الريف بجمع بعض المواد اللازمة في هذه العملية التحويلية، كجمع الحطب وعلف الماشية...

٥ ـ العناية المباشرة برب الأسرة والأولاد، وإطعامهم، والاهتمام بالشروط الصحية والتربوية ومختلف مشكلات النمو.

بعض ملامح العمل المنزلي

١ ـ هو عمل غير منظور انه عمل تكراري، ليس انتاجياً وبالتالي لا يتحقق له التراكم أو التثمير.

٢ ـ ومع انه شرط ضروري لاستهلاك السلع فهو لا يتحول إلى سلعة قابلة للتبادل أو التحويل إلى أموال، أي أنه لا يملك قيمة عينية.

٣ ـ هو عمل غير مأجور.

٤ ـ ينتمي إلى نمط في الإنتاج سابق لظهور السوق والسلع.

٥ ـ هو مرتبط بالأسرة التي تشكل وحدة إنتاجية، فهو عمل حرفي وذو إنتاجية ضعيفة.

٦ ـ العمل المنزلي ليس مهنة مختارة، بل يقع على عاتق فئة من المواطنين هي فئة النساء بنوع من الوراثة أو القدر الجنسي

٧ ـ ومع أنه ذو انتاجية ضعيفة فهو يستهلك قدراً عظيماً من الطاقات حتى أن الجهد المبذول في العمل المنزلي يشكل حوالى نصف الجهد الوطني العام. إذا أخذنا بالاعتبار عدد النساء وعدد ساعات العمل في المنزل. ليست لدينا في لبنان احصاءات علمية حول هذا الموضوع، لكن الاحصاءات التي جرت في أوروبا (فرنسا والسويد) وفي أميركا تشير إلى أرقام تتراوح بين ٧٠ و٩٠ ساعة عمل أسبوعياً. لا يتوقع أن تعمل المرأة اللبنانية مقداراً يقلّ عن هذا المعدل إذا استثنينا النساء القادرات على الاستعانة بمساعدات. وإذا كان الرجل يعمل حوالي ٢٤٠٠ ساعة سنوياً فإن المرأة إذا كانت أم عائلة تعمل حوالي ٤٦٠٠ ساعة سنوياً.

٨ ـ بما أن هذا العمل غير مأجور ولا يقبل التبادل ولا يتحول إلى سلعة أو نقود في مجتمع يمثل فيه المال معيار التقييم فهو يحتل منزلة ثانوية جداً وكذلك الفئة التي تمارسه.

٩ ـ هذا العمل التكراري شبه الآلي الذي تختص به فئة النساء يحول دون نمو الإبداعية عندهن.

١٠ ـ يتم العمل المنزلي في نطاق فردي وفي عزلة عن الجماعة.

١١ ـ وهو أخيراً عمل غير محدد لأنه يومي وتالٍ لكل نشاط أو عمل من أعمال الإنسان.

بعض النتائج المترتبة على هذه الملامح

١ ـ إن كون العمل غير مأجور ويتم داخل الخلية العائلية يحرم المرأة أي نوع من أنواع الاختيار والاستقلال.

٢ ـ هذا العمل غير المقيّم مادياً القائم على خدمات ثانوية تترفع عنها فئة من المواطنين وتتحملها فئة دون اختيار وبنوع من القدرية الجنسية يحول هذه الفئة إلى معادل اقتصادي لأقنان المنزل الذين كانوا يعملون بلقمتهم، يرثون العمل وراثة بحكم ولادتهم في تلك الفئة.

هذا الوضع يكشف عن استغلال مزدوج: استغلال الرجل للمرأة من جهة، واستغلال النظام الرأسمالي للرجل من جهة ثانية: لأن الرجل يعيل هذه الفئة النسائية بما يكسبه. وبما أن عمل المرأة ضروري لاستمرار الرجل في عمله، فإن النظام يشتري براتب الرجل عمل شخصين فيما يبدو أنه يدفع أجرة شخص واحد.

٣ ـ إن كون العمل المنزلي غير منظور وغير مقيّم هو في أساس الغبن الذي تلاقيه المرأة العاملة في القطاع العام خارج المنزل، لأنها لم تتخلص من تفردها بالعمل المنزلي مما يرفع عدد ساعات العمل الأسبوعي عند المرأة إلى رقم يتراوح بين ٨٠ و٩٠ ساعة.

٤ ـ المجتمع الرأسمالي في بلد كبلدنا يستغل المرأة استغلالاً واسعاً، فهو يلقي على عاتقها مهمات اجتماعية أساسية يفترض أن تسهم الدول فيها، لكن هذه المهمات تدخل ضمن نطاق العمل المنزلي وتبقى بلا تقييم.

أ ـ فالمرأة تقوم بخدمة القوة العاملة الرجالية وتجعلها في حال مناسبة للعمل في اليوم التالي.

ب ـ توفر على القوة العاملة الرجالية عناء خدمة النفس فينشأ لديها أوقات فراغ تنتهزها إما للعمل الإضافي وإما للمشاركة في الشؤون العامة أو لتحسين كفاءاتها العملية.

ج ـ عمل المرأة متمّم لإنتاج السلع التي تبقى غير قابلة للاستهلاك حتى تخضع للعملية التحويلية، فهو وسيط استهلاكي لا غنى عنه.

د ـ وهي، فضلاً عن إنتاج الحياة، تقوم بمهمات العناية والتربية البدنية والعقلية والوطنية، وإذن تتولى بمفردها تقريباً احتضان الشعب، عمال المستقبل ومجنديه ودافعي الضرائب... ويمكننا أن نتصور كم يتوفر على الدولة اللبنانية ومؤسساتها الحكومية والاقتصادية من دور

للحضانة مثلاً... أي أن هذه المؤسسات تمارس حقوقاً لا تقابلها التزامات. القانون، مثلاً يمنع الإجهاض لكنه لا يفرض أي دور إيجابي تجاه الكائن الذي يمنع إجهاضه.

هـ ـ هذا يعني أن المجتمع بمؤسساته السياسية والاقتصادية ينسحب من أي دور أساسي تجاه مراحل الحياة الأولى تاركاً الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتربوية على عاتق الزوجين، والمرأة بصورة خاصة، معرضاً ذلك للمصادفات والظروف. إذ من يضمن توفر القدرة عند المرأة خاصة والزوجين للنهوض بهذه المسؤوليات. ولا تفعل هذه المؤسسات أي شيء لتمكّن المرأة من تحقيق هذا الدور الأساسي، على الأصعدة الثقافية والنفسية والاقتصادية.

٥ ـ العمل المنزلي يحول إلى حد كبير، دون تحرر المرأة:

أ ـ لأنه يحرمها، في حالات كثيرة، لا سيما متى كانت أماً لعدة أولاد فرصة العمل المنتج خارج البيت. وإذا عملت كان عليها أن تقوم بالوظيفتين معاً فتعاني من الإرهاق المستمر وتنقطع عن تنمية ثقافتها أو ممارسة نشاط تتفتح عبره شخصيتها.

ب ـ لأن هذا العمل المعزول يبعد المرأة عن الجماعة ويحول دون إسهامها في الشؤون العامة.

ج ـ لأن المرأة التي تقتصر على العمل داخل البيت وتتكّل في عيشها على عمل زوجها تعجز عن التحكم بشروط حياتها مما ينمي لديها السلبية والتبعية، وهو وضع ملائم للنظام الرأسمالي العصري.

هـ ـ أين نبحث عن الحل؟ اعتقد أن أي حل جذري لا بد أن يطرح السؤال حول ضرورة استمرار الدور الاقتصادي للأسرة على حاله. ومثل هذا الطرح يتناقض أساساً مع شروط الحياة في المجتمع الرأسمالي ولا يصح إلا في ظل نظام اشتراكي. لنكتف إذن ببضع إرشادات في طريق الحل، يمكن أن نفكر في تصنيع جانب من الأعمال المنزلية على غرار تصنيع الخبز ومواد التموين. فقد صنعت هذه المواد دون أن تلحق ضرراً ببنية الأسرة. طبعاً هناك تحفظات على التصنيع الذي قد يسقط قدراً كبيراً من النشاط الإنساني في حضن الآلة. يمكن التفكير في بعض أشكال التعاونيات على مستوى الأحياء، أو دوائر العمل، حيث يتحول العمل إلى نوع من المشاركة الجماعية.

وأظن أن الوقت قد حان للتفكير في إنشاء دور للحضانة في لبنان. وطبعاً يمكن أن نفكر بإمكان تعلم الناس لا سيما الأولاد والرجال خدمة أنفسهم. إن مشاركة الرجل للمرأة في العمل المنزلي ينقل هذا العمل إلى مستوى آخر ويوسع شراكة الطرفين ويوثق الروابط ويعمقها.

٧ ـ لكن علينا أن ندرك مدى الصعوبات التي تواجه التفكير في أي حل لا سيما في مجتمع مبني على القهر المزدوج، مجتمع أبوي ورأسمالي يحمل رواسب الاقطاع. فليس في مصلحة

مثل هذا النظام أن يتبدل الوضع. إذ مع أن التصنيع يحتاج إلى اليد العاملة النسائية فهو يحتاج إلى بقاء العمل المنزلي عملاً غير منظور وإذن غير مكلف وضريبة جنسية تؤديها المرأة دون تقييم، فلو أعترف به لوجب تقيمه وبالتالي الحد من الاستغلال مما يؤدي إلى نقص فائض القيمة الذي ينمي رأس المال.

* * *

ما هي اقتراحاتكم في مجال التعليم؟

ملاحظة: ينبغي التنبه إلى أن امكانية تطوير التعليم بحيث يخدم تحرر المرأة ستبقى محدودة وذلك لأن نظام التعليم والمناهج المتبعة مستمدة من الأيديولوجية السائدة. وبما أن هذه الأيديولوجية ذات طابع ديني اقطاعي - بورجوازي وبالتالي ذات بنية أبوية سلطوية بات من الصعب أن تتلاءم مع مقتضيات التحرر الجذري للجنسين بعامة والمرأة بصورة أخص. مما يعني أنه لا بد لهذا التحرر الجذري من ثورة جذرية. وبانتظار هذه الثورة، فإن أي إصلاح يشكل مكسباً، باعتبار أن هنالك ميكانيكية تحررية تأخذ مجراها في هذا الميدان، أي أن الخطوات الجزئية تعجل في تسارع الوعي وفي إظهار حدة التناقضات التي يمثلها وضع المرأة.

الاقتراحات التي أقدمها هنا، تتناول حقلي التعليم الرئيسيين: التعليم النظامي أي المطبق في المدارس، والتعليم خارج المدرسة وهو ما سيتمثل في النشاطات التثقيفية من جهة ووسائل الإعلام الواسع من جهة ثانية.

أ ـ مقترحات تتناول التعليم النظامي:

اولاً: مقترحات عامة

١ ـ التعليم الإلزامي المجاني للجنسين حتى المرحلة الإعدادية.

٢ ـ توسيع نطاق المدارس الرسمية بحيث تستوعب القسم الأعظم من الطلبة وتحد بذلك من أهمية المدارس الخاصة القائمة إما على أسس طائفية أو تجارية أو تشكل حصوناً للمفاهيم الرجعية.

٣ ـ التعليم المختلط في المراحل كلها، والاستعانة بأساتذة من الجنسين.

٤ ـ توحيد برامج التعليم كلها ولا سيما برامج النشاط الرياضي والفني، بحيث يتم الاختيار حسب الميول والكفاءات بدلاً من أن يفرض بحسب الجنس.

٥ ـ تدريب البنات على أنواع الرياضة وفنون الدفاع عن النفس بحيث تتولد لديهن الثقة بالنفس ولا سيما بالمقدرة الجسدية على حماية الذات.

٦ ـ تنويع الفروع العلمية منذ المرحلة الثانوية، وإنشاء مدارس زراعية ومهنية في كل المناطق اللبنانية، وفتح مجالات التخصص جميعها أمام البنات.

٧ ـ نستكمل النقطة السابقة بتشريع يضمن قبول النساء في كل المهن حتى العسكرية منها.

ثانياً: مقترحات تتناول مضمون البرامج

ينبغي توحيد البرامج بحيث يحقق مضمونها القضاء على الأساطير والأفكار المسبقة المتعلقة بالمرأة كما تحول دون استمرار ما لحق بها طوال عصور من تشويه جسدي ونفسي وعقلي. ذلك إن أي إصلاح تربوي حقيقي يستهدف تحرير المرأة، لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار التشويه التاريخي الذي تعرضت له. فتكوين المرأة النفسي وبالتالي سلوكها، وطاقاتها الفكرية، بل شكلها ومفاهيمها حول هذا الشكل هي نتيجة لقرون طويلة من القمع والتبعية والخوف والعطالة الفكرية، كما أنها نتيجة إلحاح على بعض الإمكانات وتحفيزها دون غيرها بحيث باتت لها الغلبة. وقضية نمو طاقات على حساب غيرها نتيجة الممارسة معروف وأمر مسلّم به ويمكن التأكد منه بمجرد مراقبة أصحاب الحرف والاختصاصات. وإذن، فإن أي إصلاح يتناول التعليم ملزم بالتخطيط لقلب هذه الوضعية بحيث يتيح النمو الحر الطبيعي لطاقات المرأة ويوقف استمرار ما سماه فرويد «الصيرورة الهابطة» أو التدني المستمر لملكاتها.

هكذا ينبغي أن توجد مواد التعليم وأساليبه بحيث توفر للجنسين معاً ما يلي:

١ ـ تنمية طاقات الإبداع بدل التقليد.

٢ ـ تنمية الحس التحليلي النقدي بدل الميل إلى القبول والتسليم.

٣ ـ تنمية الحرية الفكرية وقابلية الحوار وقبول التنوع.

٤ ـ التوجيه نحو التطلع باتجاه المستقبل والتهيئة لقبول صيغ جديدة للعلاقات. ويتم ذلك:

١ ـ بإفساح دور كبير لجهد الطلاب الشخصي.

٢ ـ بالإلحاح على عنصر التجربة والاكتشاف بدل الإلحاح على الحفظ كاستقاء المعلومات من مصادرها الأولى (الحياتية) وتحليلها واستخلاص النتائج.

٣ ـ انتخاب موضوعات العلوم الإنسانية بحيث تتخلى عن الموضوعات التقليدية المعزولة عن الحاضر والتي تقتصر على نقل الموروث، والاهتمام بدل ذلك بما يتصل بالحاضر وبآفاق المستقبل.

٤ ـ ولا بد من أن يقدم في مواد العلوم الإنسانية تدريس تاريخ الحضارات وإظهار السيرورة التي اتبعها تطور الإنسان وتوضّح الخط الذي اتبعه تطور المرأة (من كونها حامية النار وبالتالي المتخصصة بالصناعات وأعمال المهارة إلى كونها سجينة البيت مع بدء الملكية الخاصة وكيف

تطورت مثلاً الحرف نحو الصناعة ونقلها التطور إلى يد الرجل وتنمطّت الصناعة الغذائية ضمن دائرة البيت...).

٥ ـ مراقبة مواد التعليم والكتب المدرسية من قبل لجان مختلطة بحيث تخلو من الصور أو الصيغ الايحائية (أوردت السيدة إلهام كلاب بساط نماذج منها)، والتي ترسخ الأسطورة القائلة بدونية المرأة وما يتفرع عنها من تمييز ويترتب عليها من قهر.

ب ـ مقترحات تتناول التعليم خارج المدرسة:

اولاً: في ميدان النشاط التثقيفي الحر

١ ـ محو الأمية بين النساء في المناطق كافة. إما عن طريق مراكز ثابتة قريبة من المناطق الصناعية أو في الأرياف وإما عن طريق مخيمات أو جماعات متنقلة.

٢ ـ مدارس ليلية تسمح بالجمع بين العمل والدراسة.

٣ ـ تنظيم حفلات إرشاد صحي واجتماعي.

٤ ـ تنظيم دورات تدريبية مهنية للعاملات.

٥ ـ نشرات تثقيفية تتعاون على إصدارها الدولة والحركات النسائية.

ثانياً: في ميدان الإعلام الواسع

١ ـ هناك ضرورة قصوى لمراقبة برامج الإذاعة والتلفزيون والأبواب المخصصة في الصحف بحيث لا تفسد المكتسبات التي قد يحققها التعليم. وبالتالي إلغاء المجلات النسائية بحالتها الحاضرة والأبواب النسائية في الصحف والبرامج النسائية في الإذاعات والتلفزيون لأنها ترسخ استلاب المرأة أولاً وتعزز كونها أداة جنسية فضلاً عن أنها تروّج لاستهلاك الكماليات. ويمكن تغيير روحية الأبواب النسائية التقليدية فيصبح هناك أبواب لهواة الطبخ وهواة الأزياء ومعلومات علمية عن الطفولة إلخ... وربما كان من المفيد أن تستبدل هذه المجلات النسائية بنشرات تثقفية تعمل على توعية المرأة بحيث تسيّس قضيتها وبالتالي تطويرها واجتذابها إلى حركات النضال ومختلف الميادين العامة.

رد: خالدة السعيد

كان هذا النصّ نوعاً من رؤوس أقلام معروضة للمناقشة. أعيد قراءته الان وأكتشف فيه درجة من الحدّة والحماسة، ودرجة من الإيمان بقدرة الأفكار والبرامج على تغيير البنى والتقاليد التي رسخت على مرّ الأجيال. تلك الحدّة لا تنفصل عن صدمة الوعي بمفارقات الوضع النسائي ومدى الغبن، بل الظلم المتمثل في وضع المرأة داخل الأسرة وفي القانون وفي المنظومة الأخلاقية العامة التي تحكم الحياة بقدر ما تحكمها القوانين.

موقفي من حيث المبدأ لم يتغير. فما زلت أعتبر العمل المنزلي وموقعه في حياة المرأة موضعاً للنقد. وألخص هذا النقد بمظاهر ثلاثة:

١ ـ هناك أولاً التقويم المعنوي المتدني لهذا العمل. وهو تقويم يتدنى كلما صعدنا في السلم الاجتماعي (بالمعيار الاقتصادي خاصة). هذا العمل باتت له خصوصية تأتي من طبيعة العمل بذاته بصرف النظر عمّن يقوم به. وكل من يقوم به يصيبه تدنيّ التقويم المعنوي. نعرف أنّ بعض النساء، لأسباب مختلفة تتراوح بين القدرة على الترف وممارسة الراحة وبين الحاجة إلى التحرر وتنمية الطاقات والكفاءات بممارسة أعمال عقلية أو فنية، أو الحاجة إلى العمل خارج المنزل لمواجهة وضع اقتصادي صعب، يوكلن العمل المنزلي (كله أو بعضه) إلى امرأة (أيضاً) تسمّى «خادمة». ونلاحظ أن هذه المرأة الرديفة لا تلقى التقويم المعنوي ولا الاجتماعي الذي يلقاه أي عامل آخر مهما كانت طبيعة عمله. كما أنّ عمل هذه المرأة الرديفة لا يستفيد من أي ضمان أو حماية مما يرد في قانون العمل. ولا تملك هذه المرأة إلا حرية التخلي عن العمل دون أن يكون لها أي تعويض أو ضمان.

٢ ـ وهناك ثانياً، الاختصاص القسري والانفراد النسائي بهذا العمل. ولو تأملنا لوجدنا ترابطاً سببياً متبادلاً بين التقويم المتدني والاختصاص النسائي. ولا يبدو في التربية، البيتية والمدرسية على السواء، أي بادرة لتعديل هذا الوضع.

٣ ـ وهناك أخيراً غياب التقويم المادي لهذا العمل. فهو لا يحوّل إلى قيمة قابلة للمبادلة والنقل والتثمير أو القسمة والتوريث. وهو على عكس جميع الأعمال التي تدخل في فصيلة العمل المجّاني لكونها متولدة من الالتزام التلقائي الأخلاقي والعاطفي ومن دافع التلاحم الاجتماعي السابق لتسليح العمل وتحوّله إلى قيمة عينية، كالعمل الوطني والديني والفني. فجميع هذه الأعمال لها مقابل عيني من مال أو ضمان أو استثمار (أوقاف أو غيرها) أو على الأقل لها ترجمة معنوية وحصانة اجتماعية. إلا العمل المنزلي.

ولست أعني هنا دفع أجر لمن يقوم من أفراد الأسرة بالعمل المنزلي. وإنما أعني تقويمه كإنتاج فعلي عيني إلى جانب تقويمه المعنوي، ومقابلته بضمانات، واعتبار من يقوم به شريكاً اقتصادياً في مجمل الإنتاج العيني للأسرة ولا سيما في حال الانفصال أو موت الشريك. أعني إعادة النظر قانونياً في منظومة الأسرة من حيث كونها منظومة تمتلك في جملة وجوهها المتعددة وجهاً اقتصادياً له صفة التعاون والشراكة.

قد يبدو الكلام على تقاسم العمل وعلى التقويم والضمانات والشراكة بديهياً لا يحتاج إلى تدخل القانون والحقوق. وهو كذلك في حالات عديدة. لكن هناك بالمقابل حالات عديدة أخرى تم فيها استغلال المرأة في العمل المنزلي والتربية إلى درجة تشبه الاسترقاق. ثم لا يندر أن ترمى بعد ذهاب الشباب لتعيش عالة على الأخ أو لتجد نفسها بلا أولاد ولا مأوى ولا حصانة معنوية أو ضمان غير مؤخر الصداق المحدد في عقد الزواج، والذي قد لا يعني في الأحوال الحاضرة أي شيء. والأمثلة على هذه الحالات ليست نادرة، سواء في الريف أو في المدينة.

إذا كنت متمسكة بالموقف المبدئي فإنني أقلّ ثقة بالمقترحات التي قدمتها. لم أعد أعتقد بإمكان، أو بجدوى برمجة الحياة برمجة تصل إلى حد تنظيم العلاقات الإنسانية. إنني مع النقد المستمر ومع التعبير والتحليل. لكن لا أعتقد بإمكان قيام نظام قادر على اختراق الحياة وبرمجتها دون أن نجازف بالمساس بعفوية العلاقات وبتعطيل بعض الحريات. لذلك، فكل ما ذكرته حول تعاونيات الأحياء يبدو لي الان بعيداً. يمكن بالفعل التفكير بصيغ مرتبطة بأماكن العمل والدراسة يسهم فيها أرباب العمل ويكون ذلك بمثابة تسهيلات ممنوحة للعاملين. وهذه مطالب تتولاها النقابات، وتقتصر على ساعات العمل. بينما تبقى أوقات الاجتماع العائلي خارج التدخل. الإعلام له دور كبير وكذلك التربية المدرسية، لتعديل التقويم المعنوي للعمل المنزلي وكسر صفته الجنسية.

أما عن مقترحاتي في المجال التربوي التعليمي، فإنني ما زلت عند موقفي الداعي إلى إتاحة الفرص كافة أمام النساء، لكن دون أن يأخذ ذلك طابع البرمجة المضادة. إنني أكثر إصغاء للخصوصية الأنثوية، لكنني مع تعزيز هذه الخصوصية بالقدرات العالية، وضد تحوّل هذه الخصوصية إلى ذريعة لإقصاء النساء عن أي ميدان من ميادين الحياة. كما أنني أعتقد أن لكل

إنسان حقه في أن يصوغ خصوصيته ويتجه بها الوجهة التي يريد. من هنا، أنني ألح على مسألة إتاحة الخيارات للجميع بدل قولبة النساء في ثوب واحد وشروط واحدة، لأي جهة جاء ذلك.

حول السؤال الثاني:

إذا كان القانون والنظام السياسي في بلد ما هو، بشكل عام وطبيعي، ترجمة للواقع الاجتماعي (أو هكذا يفترض فيه أن يكون)، فإن هذه العلاقة غير حاصلة عندنا، ولا يبدو أنها تشغل مترجمي الواقع وضبطه في قوانين. فالمرأة اللبنانية، خلال الربع المنصرم من هذا القرن، قد قطعت أشواطاً، من حيث التطور الفكري والمهني وكثافة الدخول في ميادين المعرفة والإسهام النوعي في الجهد الإنتاجي والاقتصادي العام. كما أثبتت خلال الحرب أنها ركيزة أساسية في استقرار البنية الأسرية وتماسكها في اتزان القيم وتواصلها وفاعليتها، وحيثما اقتضى الأمر استبسلت في الدفاع عن بلدها لوجه الدفاع ونشطت نشاطاً رفيعاً عبر المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والإنسانية. إنها حاضرة الان حضوراً قوياً ونوعياً في الميادين العلمية والتربوية والفنية والاجتماعية والمهنية. لكن هذا التطور لم يُترجَم لا في الانتخابات الأخيرة ولا في توزيع المسؤوليات السياسية والإدارية. كما أنه لم يترجم بتطوير في القوانين التي تتصل بالمرأة داخل الأسرة أو في مجال العمل.

وأعتقد أن هذه المفارقات تستدعي دراسات ميدانية في إطار ندوات لباحثات وباحثين متعددي الاختصاص بدل الكلام النظري التعميمي.

ليندا مطر

سؤال: هل هناك استغلال وقهر إضافيان للمرأة التي تعمل، لكونها امرأة، بماذا يتجلى ذلك؟

جواب: قبل أن أتطرق إلى الاستغلال والقهر الإضافيين اللذين تعاني منهما المرأة التي تعمل، لا بد من التوقف لحظة لإلقاء ضوء عابر على وضع المرأة ـ إنساناً.

إن مجتمعنا بنظرته غير الواقعية إلى المرأة يبرهن عن تناقض واضح. فالبعض (لا أقصد الرجال فقط، بل وقسط من النساء أيضاً) ينظرون إلى المرأة وكأنها فعلاً الضلع الذي سلخ من الرجل. فهي بالتالي ضعيفة البنية، قصيرة التفكير. وعلى الرجل الذي يفوقها قوة ومعرفة أن يحميها من مشاكل الدنيا ومتاعبها. وكثيراً ما نسمع الأمثلة المهينة للمرأة مثل: المرأة بنصف عقل، أو صاحبة الشعر الطويل والتفكير القصير. (انقلبت الآية فأصبح الشعر الطويل للرجال). ويضع الاخرون المرأة في قفص الاتهام بجريرة «خطيئتها الأصلية»: ألم تضر الرجل بأكل التفاحة المحرمة؟ فهي إذاً عنصر شرير ومدمر أو تترجم هذه النظرة بمقولات مهينة أيضاً تطلق بمناسبات سلبية غير بناءة منها: «فتش عن المرأة» و«المرأة شر وشر ما فيها أنه لا غنى عنها».

فإذا كانت المرأة ـ الإنسان، تعاني من اضطهاد المجتمع، وهي حبيسة منزلها مستسلمة للقيود التي كبلّتها الاف السنين وجعلت منها عنصراً ضعيفاً خاضعاً، وفي الوقت ذاته، مدمراً ومخرباً.

إذا كانت هذه المرأة ـ الإنسان التي تنصاع للتقاليد ولا تخرج عنها تضطهد حتى من أقرب الناس لها، أبيها وأخيها، زوجها، ابنها... فكيف بها عندما ترغم على العمل خارج منزلها؟ وأكرر ترغم لأنه ما من امرأة في بلادنا نزلت إلى ميدان العمل إلا لحاجتها إلى العمل لتأمين متطلبات العائلة.

أما الانطلاق من كون العمل واجباً اجتماعياً ووطنياً فما زلنا بعيدين حتى عن التفكير فيه. جل ما هناك أن المرأة توجه نشاطها وتسرع خطواتها لإثبات وجودها كائناً بشرياً.

يتجلى اضطهاد المرأة العاملة في أمور كثيرة، وهنا لا بد من التفريق بين التي تعمل في القطاع الخاص والتي تعمل في القطاع العام.

القطاع الخاص:- (معامل النسيج، الحلويات، القطنيات، الكلسات الخ...) منتجة رخيصة فحسب.

* لا يطبق عليها الحد الأدنى للأجور.
* لا تتقاضى أجراً متساوياً للعمل المتساوي.
* لا يحق لها تطبيب أطفالها على حساب الضمان الاجتماعي.

صحيح أن قانون العمل اللبناني لا يفرق بين العامل والعاملة في البندين الأولين إنما الإجحاف الذي يلحق بالعاملة في هذين المجالين يتجاهلها المسؤولون ولا يحاسب عليه أرباب العمل.

أما البندان الاخران فيكرسهما قانون الضمان الاجتماعي والصحي علماً بأنهما مكسبان حصلت عليهما الطبقة العاملة اللبنانية بعد نضال مرير ودام قام به العمال والعاملات مع كل القوى الواعية في هذا البلد.

يضاف إلى هذا الاضطهاد بالنسبة إلى العاملة المادة الخمسون، هذا السيف المسلّط على مجموع الكادحين. إنما تطبيق هذه المادة على العامل أسهل وأيسر. فمجرد أن تصبح العاملة أماً، يستغنى عن خدماتها بدون ضجة. أقول بدون ضجة لأن المرأة العاملة ما زالت بعيدة عن التنظيم النقابي. فتسريحها من العمل لا تواجهه ردة فعل عمالية تذكر. وهذا شيء أساسي. لذلك ينبغي للعاملات أن ينتمين إلى النقابات فيؤهلهن ذلك على تفهم حقوقهن وينمي وعيهن الطبقي ويساعدهن على مواجهة التعسف والاضطهاد اللاحق بهن.

أما الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة في القطاع العام، فيظهر بشكل يختلف عنه في القطاع الخاص.

للمرأة في هذا القطاع حدود لا يمكنها تجاوزها مهما بلغت من معرفة ومهما أظهرت من كفاءات تفوق أحياناً كفاءات زميلها الرجل. ويستحيل عليها أن تكون رئيسة قسم أو مديرة عامة أو قاضية.

بالإضافة إلى حرمانها (رغم النصوص القانونية) من المشاركة في تقرير مصير مجتمعها اجتماعياً وسياسياً: البلديات، مجلس النواب، الوزارة... (هذا الموضوع سيعالج من قبل إحدى الزميلات).

أما العاملة الزراعية، فحدثوا ولا حرج. إن كل صنوف القهر والاضطهاد تنزل بها بقساوة أعنف مما باختها في المدينة، إن كان في العائلة أم في العمل فهي دائماً عرضة للاستغلال المزدوج:

* لا قانون عمل يطبق عليها.

* لا ضمان اجتماعياً.

* لا ضمان صحياً.

وبالإضافة إلى الاضطهاد المهني الذي تعاني منه المرأة هناك الاضطهاد المعنوي الذي يلاحقها حيثما عملت، مما يسبب لها مشاكل اجتماعية خطيرة تقف حاجزاً في وجه انطلاقتها في العمل والتحرير الاقتصادي الذي لا بد منه لتحررها الاجتماعي والسياسي. هذه بعض مظاهر الاضطهاد والقهر المضافين التي تلاقيها المرأة التي تعمل خارج بيتها.

سؤال: لأي فئات نسائية يجب أن تتوجه الحركة؟

جواب: في رأيي أن المرأة إلى أية طبقة انتمت، غنية كانت أم فقيرة، ربة منزل، أم عاملة، مثقفة أم أمية، صاحبة قصر أم صاحبة كوخ، إن المرأة، بمجرد كونها امرأة، بحاجة إلى تحسين أوضاعها، إلى انتزاع حقوقها، إلى احتلال مركزها في المجتمع بصفتها أحد جناحيه، بصفتها إنساناً له حقوق وعليه واجبات.

إننا نعيش الربع الأخير من القرن العشرين. وأصبح لدى البشرية مهمات هائلة يفرضها التطور التقني الرفيع. ومتطلبات الحياة تزداد باستمرار. والمجتمعات البشرية على اختلافها أصبحت تشعر أكثر فأكثر بضرورة الاستفادة بشكل جدي من النصف الذي أبعد عن المساهمة في الإنتاج والإدارة والسياسة. هذا النصف الذي برهن في كثير من المجالات عن طاقات كامنة مدفونة فجرت خدمات رائعة في شتى الميادين عندما أتيحت الفرصة لها: في العلم، والعمل في السلم والحرب، على الأرض وفي القضاء.

وهذه المساهمة البارزة من قبل المرأة، رغم الصعوبات والعقبات التي تعترض سبيلها حازت على تقدير الرأي العام التقدير الذي يدعم هو أيضاً قضية المرأة وتحررها. وقد برز هذا التقدير على صعيد عالمي في القرار الذي اتخذته هيئة الأمم المتحدة بجعل سنة ١٩٧٥ سنة عالمية للمرأة. إن هذا القرار يجب أن يكون بداية انطلاق جديدة للمرأة للفوز بمكاسب جديدة والمساهمة أكثر في الإنتاج الاقتصادي والإدارة السياسية.

لقد قدمت للجواب على هذا النحو لأدعم رأيي بأن الحركة النسائية يجب أن تتوجه إلى جميع النساء بغض النظر عن وضعهن المادي ومركزهن الاجتماعي. طبعاً هذا لا يعني أن التوجه

إلى مختلف الفئات يكون بأسلوب واحد. فالكل دواء، ولا يجوز أن يكون هناك وصفة واحدة.

كما أن هنالك أمراضاً أخطر من غيرها ويجب صب الاهتمام على معالجتها بصورة متواصلة. فالمرأة التي تعيش في نعيم وتكتفي بتقبيل يدها في حفلات المجتمعات المخملية، يصعب عليها فهم التحرك النسائي الهادف إلى إشراك المرأة في العمل المنتج. والمرأة التي تقضي أوقات فراغها الكثيرة على طاولات القمار أو الطاولات الخضراء لا تهمها أوضاع أختها التي تفتش في أوقات فراغها عن عمل تساعد فيه عائلتها على الحياة.

فالتوجه أولاً يجب أن يكون نحو النساء اللواتي لهن مصلحة مباشرة في تحسين أوضاعهن إن كان اقتصادياً أم معنوياً أعني النساء في العائلات العمالية والفلاحية والمثقفات اللواتي يهتممّن بما يدور حولهن من دون إهمال تلك الفئة التي لا بد أن تشعر بأن كل ما حصلت عليه من حقوق شكلية ليست في الحقيقة الحقوق التي تناضل المرأة من أجل الحصول عليها. وهي حقوق تحمل في طياتها واجبات الرجل ومسؤولياته.

يقول أحد الفلاسفة في تحليله وضع المرأة: إن المركز الاجتماعي للسيدة في المرحلة المدنية، هذه السيدة المحاطة بالإكرام الظاهري والبعيدة عن أي عمل حقيقي، لأدنى بكثير عن المرأة في المرحلة الهمجية، هذه المرأة التي تقاسي العمل المرهق، والتي تعتبر في شعبها سيدة حقيقية.

وفي الختام لا بد من الملاحظة بأن قضية المرأة جزء لا يتجزأ من قضية المجتمع كله. والوصول إلى حقوقها كاملة لا يتم إلا بالوصول إلى حقوق جميع فئات الشعوب. لذلك، يجب على الحركة النسائية ألا تكون معزولة عن الحركات النضالية الأخرى التي يقوم بها الشعب اللبناني من أجل حياة أفضل وتطور أسرع.

رد: ليندا مطر

عندما يقف الإنسان في نقطة معينة يكون قد رجع حتماً إلى الوراء. كم بالحري إذا تقهقر روحياً وجسدياً وجرد من أثمن صفات يتمتع بها: صفاء الذهن وحرية التعبير وأمان الوجود. هكذا فعلت بنا العشرون عاماً التي انقضت، لم نتركها وراءنا، بل هي التي تركتنا وراءها. وها نحن اليوم نحاول التعويض عما فاتنا وخسرناه على كل الصعد وفي الميادين كافة.

السؤالان اللذان يطرحهما تجمع الباحثات اللبنانيات جديران بالاهتمام لأنهما يدخلان في باب التوثيق في مجلة «باحثات» السنوية. إنه أسلوب شيق يساعد صاحب العلاقة على الاستذكار والمقارنة والعودة إلى تلك الأيام التي، رغم قساوتها، إن من جهة القوانين المجحفة بحق المرأة أو النظرة غير الواقعية التي تمرس عليها مجتمعنا، إذا قارناها مع ما انتجته الأعوام العشرون نرى أنه في ذلك التاريخ أي في العام ١٩٧٤ كنا نستبشر بإمكانية حدوث تطورات إيجابية سيما وقد استجابت الدولة في حينه إلى قرار هيئة الأمم المتحدة الداعي بجعل العام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة وبدأت في ورشة عمل جدية.

أما الندوات التي نظمها دار الفن والأدب فقد كانت في رأيي فريدة من نوعها، أداء ومضموناً، ابتدأت الندوات في العام ١٩٧٤ وامتدت إلى العام ١٩٧٥، فنالت قسطاً غير قليل من قذائف الحرب المدمرة مما اضطر رئيسة الدار جانين ربيز نقل آخر ندوة إلى كلية الهندسة بسبب صعوبة الوصول إلى دار الفن والأدب.

وهنا لا بد من كلمة حق تقال عن جانين ربيز الفنانة المعطاءة! نختلف معها بكثير من الأمور، لكننا نلتقي أيضاً معها حول قضايا كثيرة. إن ما يميز جانين ربيز كونها امرأة صادقة مع ذاتها ومع الآخرين، لا تراوغ تقول للأبيض أبيضاً وللأسود أسوداً. إن مكانها ما زال شاغراً، وصديقاتها يفتقدنها وأنا منهن.

أعود إلى السؤالين، جوابي على السؤال الأول: نعم من دون تحفظ. أما السؤال الثاني فلدي تفسير يتطلب بعض الشرح يلزمه أكثر من الصفحتين اللتين حددتا لي. لذلك سأختصر.

من حيث الجوهر ما زالت قناعاتي كالسابق فيما يتعلق ببنى المجتمع والنظام السياسي وبصورة المرأة... ولكن بآلية وتوجهات جديدة تتماشى مع ظروف المرحلة الحالية التي لم تحمل لنا أي شيء جديد سوى أرقام التقويم من العام ١٩٧٤ إلى العام ١٩٩٤. أما المفاهيم السائدة في بلدنا والمتعلقة بالمرأة وقضيتها ودورها، فقد تراجعت. أقولها بكل أسف لكنه الواقع. علماً بأن الحديث عن هذه القضية يتجاذبه الان العديد من الهيئات والمؤسسات والشخصيات القانونية لدرجة أن من يتابع الاهتمام الحاصل حول هذا الموضوع تتملكه القناعة بأن كل المقومات الضرورية أصبحت جاهزة لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات. أما إذا تعمقنا قليلاً وتمحصنا بالجمل الرنانة وآيات التبجيل التي توجه للمرأة وللأم على وجه الخصوص على لسان المسؤولين تحديداً تتوضح أمامنا صورة مغايرة. فبين «مؤيد ومعارض» وبين «البلد لا يتحمل هزات» و«هذا موضوع لا يجوز طرحه الآن» و«الظرف غير مؤات» إلى اخر هذه المعزوفة تبقى قضية المرأة في الحرب وفي السلم وكأنها جزء غريب عن المجتمع مع العلم بأن المجتمعات المتطورة تقاس بموقع المرأة فيها.

إذاً، فكل الندوات والمؤتمرات التي تجري، إن استمرت على هذا المنوال لا تشكل أكثر من ضجيج ليس إلا!

ما هو الحل؟ أولاً، على الحركة النسائية أن توحد صفوفها فعلاً لا قولاً. ثانياً، على الحركة النسائية بجمعياتها المتعددة أن تخصص حيزاً كبيراً في برامجها لرفع الوعي عند جماهير النساء والرجال أيضاً. رابعاً، على الحركة النسائية الموحدة الصف والكلمة أن تتعاون مع الهيئات النقابية والثقافية كافة وفي مختلف المناطق اللبنانية وعلى كل الصعد، لتحوز على تأييدها ودعمها. عندئذ يمكننا القول بأن تياراً شعبياً ديمقراطياً واسعاً وضاغطاً يعمل، من جملة ما يعمل، من أجل تصحيح وضع المرأة في المجتمع وفسح المجال أمامها لتتبوأ مراكز القرار على صعيد العائلة والمجتمع والوطن.

لور مغيزل

١ ـ القانون:

١ ـ هل القانون وخاصة قانون الأحوال الشخصية يضمن حقوق المرأة؟

٢ ـ ما هي اقتراحاتكم؟

١ ـ التشريع اللبناني (مقارنة مع الاعلان للقضاء على التمييز ضد المرأة ـ الحرية ـ المساواة).

١ ـ الدستور

٢ ـ القوانين الأخرى:

ـ قانون التجارة

ـ قانون العقوبات

١ ـ جرائم الشرف

٢ ـ الزنا

٣ ـ وسائل منع الحمل

ـ قانون العمل

١ ـ أعمال الرجال

٢ ـ حماية

ـ مواد من قوانين أخرى

٣ ـ قوانين الأحوال الشخصية:

١ ـ واجبات الزوجين

٢ ـ حق التطليق ـ تعدد الزوجات

٣ ـ حقوق الوالدين

الاقتراحات:

١ ـ قانون مدني للأحوال الشخصية

٢ ـ تعديلات أخرى

١ ـ العمل المنتج خارج البيت

لأي حد يشكل عمل المرأة خارج البيت عنصر تحرر؟

ـ (ملاحظة حول العمل المنتج).

ـ (ملاحظة حول: المرأة).

(هناك نساء ١) الوضع العائلي.

١ ـ غير متزوجة

٢ ـ متزوجة دون أولاد

٣ ـ متزوجة مع أولاد

٤ ـ الوضع الاجتماعي والثقافي

التحرر:

١ ـ تكوين الشخصية ونموها

٢ ـ التحرر الاقتصادي

٣ ـ الاشتراك في العالم الخارجي بصورة مباشرة

حدود هذا التحرر: الشروط التي تعمل فيها:

١ ـ تدخل العمل دون التهيئة النفسية الكاملة:

أ ـ لم تهيء إلا للعمل ظرفياً وهامشياً

ب ـ تعتبر العمل لفترة مؤقتة

ج ـ غير طموحة تكتفي بالقليل

٢ ـ دون تهيئة مهنية كافية

٣ ـ عملها محصور في بعض المهن

٢ ـ تعارض مهنتها التقليدية

١ ـ شعور بمركب النقص

٢ ـ قواها مبعثرة: عمل يومي

٣ ـ تضطلع وحدها بمهمات البيت والأولاد والزوج

٤ ـ لا تنجح كالرجل ـ فيقل اهتمامها وينخفض نجاحها

٣ ـ تقاسي أوضاع العاملين

هل يتم العمل على يد منظمات نسائية أم أحزاب سياسية أم أشكال تنظيمية أخرى؟

العمل من خلال النقابات والأحزاب:

١ ـ «مساوىء» التنظيم النسائي المنعزل:

١ ـ انتفاء المصلحة المشتركة الموحدة بين النساء

٢ ـ العمل في منظمات نسائية يعزز الانعزال الذي تعيش فيه النساء

٣ ـ العمل في منظمات نسائية يبعد عناصر الشابات عن النضال من أجل المرأة

٤ ـ العمل في منظمات نسائية يبقي على التناقض بين نضال المرأة ونضال الرجال

٥ ـ لا يمكن حل المشاكل النسائية بمعزل عن الحلول الاجتماعية العامة

٢ ـ محاسن الاشتراك في الأحزاب والنقابات:

١ ـ هو بنفسه اشتراك في الحياة العامة

٢ ـ يبرز قضايا المرأة كقضايا إنسانية

٣ ـ يشترك الرجال في العمل من أجل المرأة

٤ ـ يدخل قضايا المرأة في عقيدة الأحزاب وبرامجها

٥ ـ يحل قضايا المرأة في إطارها الصحيح

٦ ـ يدعم النشاط الحزبي ويعمل بذلك في التعديلات الاجتماعية والاقتصادية التي بدونها لا تحرر للمرأة.

رد: لور مغيزل(*)

كان الجواب إجراء جردة بالنصوص التشريعية المجحفة بحق المرأة وكان الاقتراح في موضوع الأحوال الشخصية تقديم مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية، وسنشير باقتضاب كلي إلى هذين الموضوعين.

١ ـ في حقل تنزيه التشريع اللبناني من كل نص مجحف بحق المرأة

كنا أجرينا في حينه مقارنة بين التشريع اللبناني والمواثيق الدولية لاسيما «إعلان القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» الصادر عن منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٦٧، مع الإشارة إلى أنه منذ ذلك الحين تطور التشريع الدولي وانتقل من «إعلان» إلى «اتفاقية» بعنوان «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة سنة ١٩٨٩.

وهذه خطوة متقدمة في التشريع الدولي إذ إن «الإعلان» له قيمة معنوية فقط بينما «الاتفاقية» لها صفة إلزامية بالنسبة إلى الدول التي تنضم إليها ولها الأفضلية على التشريع الوطني.

ولبنان لم ينضم إلى هذه الاتفاقية الدولية التي انضم إليها ١١٢ دولة بينها ست دول عربية.

واللائحة التي قدمناها سنة ١٩٧٤ في دار الفن والأدب كانت جزءاً من دراسة شاملة لوضع المرأة في التشريع اللبناني في ضوء المواثيق الدولية، مع مقارنة بالتشريعات العربية قمنا بها سنة ١٩٤٩، واستخلصنا منها جدولاً بجميع النصوص التشريعية المجحفة بحق المرأة ووضعنا خطة عمل تهدف إلى تنزيه التشريع اللبناني من كل هذه النصوص.

(*) تركز جواب الاستاذة لور مغيزل على الجانب القانوني فقط.

وما عملنا منذ سنة ١٩٧٤ في هذا المجال إلا تكملة لتنفيذ خطة العمل التي وضعناها سنة ١٩٤٩.

وتتلخص هذه الخطة بتجزئة المطالب إلى مراحل، اعتمدنا في كل منها مطلباً معيناً اخترناه بالنسبة إلى أهميته من جهة وإلى قرب مناله من جهة أخرى، وضعنا به اقتراحاً محدداً معللاً بالأسباب الموجبة، وأنشأنا في كل مرحلة لجنة خاصة نظمت النشاطات والاتصالات.

فكان الاعتراف بالحقوق السياسية سنة ١٩٥٣.

والمساواة بالإرث سنة ١٩٥٩.

وحق خيار الجنسية عند الزواج سنة ١٩٦٠.

وحرية الانتقال سنة ١٩٧٤.

وإلغاء الأحكام المعاقبة لمنع الحمل سنة ١٩٨٣.

وأهلية الشهادة لدى السجل العقاري سنة ١٩٩٣.

وأهلية المرأة المتزوجة لممارسة التجارة سنة ١٩٩٤ (أقر مجلس الوزراء مشروع القانون ولم ينظر فيه بعد مجلس النواب).

هذه نصوص تعدّلت، وأخرى ما زالت بحاجة إلى تعديل، وما زلنا نتابع ذلك وفقاً لخطة العمل نفسها.

لن نتطرق، في هذه الإجابة السريعة المختصرة، إلى أثر تعديل هذه النصوص في تطوير واقع المرأة المعاش. وفي رأينا أن هذا الأثر جازم، سواء كان منظوراً أو غير منظور، واعياً أو غير واع، مباشراً أو غير مباشر. ولكن مهما تطور التشريع المدني، فإنه يصطدم بوضع المرأة في الأحوال الشخصية التي سنشير إليها في الجزء الثاني.

٢ ـ في قانون مدني موحد للأحوال الشخصية

كنا قد عرضنا سنة ١٩٧٤ في دار الفن والأدب مشروع قانون موحد للأحوال الشخصية أعددناه في الحزب الديمقراطي سنة ١٩٧١ مع المغفور له الأستاذ عبدالله لحود.

في الأحوال الشخصية ـ التي تشمل مسائل العائلة من زواج وطلاق وبنوة وولاية أبوية ووصاية وما أشبه، وتتناول على سبيل التوسع مسائل الوقف والإرث والإيصاء والهبة وما إليها، ـ يخضع كل لبناني لقوانين الطائفة التي ينتمي إليها ولمحاكمها.

إن تعدد الطوائف في لبنان يفضي إلى تعدد في القوانين وتعدد في مصادر التشريع وتعدد في

المحاكم وفي أصول المحاكمات. وتختلف أنظمة الأحوال الشخصية اختلافاً جوهرياً باختلاف المذاهب وتميز ليس فقط بين المرأة والرجل بل بين النساء أنفسهن والرجال أنفسهم، مما يتنافى والنظام الديمقراطي الذي يفترض المساواة بين المواطنين، وأجلى مظاهرها المساواة أمام القانون.

إن قوانين الأحوال الشخصية على اختلافها مجحفة بحق المرأة وإن بنسب مختلفة. وتكمن أهمية هذه القوانين بأنها تنظم أوثق علاقة للمرأة بأقرب الناس لها وتؤثر على وضعها في سائر ميادين الحياة الخاصة والعامة، وتعني النساء جميعهن، وترعى مراحل حياتهن كافة من الولادة حتى الوفاة، بل قبل الولادة إذ تنظم منع الحمل مثلاً، وبعد الوفاة إذ تنظم قواعد الإرث والوصية وغير ذلك.

وتتسم هذه القوانين بأنها جامدة لا ترافق تطور الواقع ولا تلحظ في متنها أصولاً لتعديلها وفقاً لإجراءات ديمقراطية، ولا تتبع تطور القانون الدولي فلا تكيف أحكامها وفقاً للاتفاقيات الدولية التي تصدر تباعاً بل تحول، في بعض الأحيان، دون الانضمام إلى هذه الاتفاقيات.

فبعض البلدان العربية التي انضمت إلى «اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» سجلت تحفظات فيما يتعلق بالمادة ١٦ من الاتفاقية التي تكرس المساواة بين الرجل والمرأة في الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبسبب المادة ١٦ نفسها لم ينضم لبنان بعد إلى هذه الاتفاقية.

من جهة أخرى، إن هذه القوانين التي ترعى حياة النساء، لا تشترك النساء لا في وضعها ولا في تطبيقها إذ لا تشترك النساء في السلطات الطائفية والمحاكم الطائفية.

ومن نتائج الاختلاف في أحكام الأحوال الشخصية بين طائفة وأخرى أن النساء اللبنانيات لا تخضعن للضغوط ذاتها مما يحول دون خلق الشعور بالغبن ذاته عند النساء وبالتالي دون تضامنهن وتجمعهن حول مطالب مشتركة.

أضف إلى ذلك جهل غالبية النساء دقائق هذه القوانين والخضوع لها دون معرفتها واصطدامهن المفاجىء بقيودها عند وقوعهن في مشكلة شخصية. ولا ينحصر هذا الجهل بفئة معينة من النساء. وقد هالتنا، في دراسات أجريناها، رقعته الواسعة وشموله عدداً كبيراً من الجامعيات. وهذا ما دفعنا إلى تنظيم حملات «لمحو الأمية القانونية» عند النساء لتعريف النساء بحقوقهن بغية ممارستها والمشاركة في تطويرها.

كنا قد عرضنا سنة ١٩٧٤ في دار الفن والأدب أن الحل للمشاكل العديدة التي تطرحها قوانين الأحوال الشخصية في لبنان هو في سنّ قانون مدني للأحوال الشخصية يرعى اللبنانيين جميعاً ويطبقه القضاء المدني. فيساوي ليس فقط بين الرجل والمرأة بل بين الإنسان والإنسان وبين المواطن والمواطن.

وإن الزواج المدني معترف به في لبنان إن هو جرى خارج لبنان، ويطبق على هذا الزواج قانون محل انعقاده في الخارج وينظر به القضاء المدني في لبنان. فليس من المنطق بشيء اعتبار الزواج المدني باطلاً إذا عقد ضمن الأراضي اللبنانية وصحيحاً إذا عقد خارجها في أي بلد كان.

وإن الزواج المدني الذي يعقد حالياً خارج لبنان ويتبع قانون محل انعقاده لا يضيف نظاماً جديداً فحسب إلى الأنظمة الطائفية المعمول بها بل أضعاف أضعافها إذ يضيف إليها أنظمة بعدد دول العالم أجمع. فيزيدنا تفتتاً وتشتتاً. ولذا نادينا في دار الفن والأدب سنة ١٩٧٤ وقبل ذلك وبعده، بضرورة سنّ قانون مدني موحد للأحوال الشخصية.

من الناحية الدينية، لا يحول هذا القانون دون اتباع من يشاء تعاليم دينه والتقيد بشرائعها والتزاماتها، ولكن يصبح هذا التقيد عملاً حراً اختيارياً مما يصون الإيمان وينزهه مما علق به من شوائب، ويمنع التظاهر بمظاهر الإيمان عن غير اقتناع والتحايل على القانون لاسيما بتغيير الدين أو المذهب تهرباً من الأحكام التي ترعى شؤونه في مسائل الزواج أو الميراث أو غير ذلك.

من الناحية الوطنية نرى أن سنّ قانون مدني موحد للأحوال الشخصية هو اليوم، أكثر منه في أي يوم اخر، حاجة ملحة وهو عامل أساسي في قيام التناظم الاجتماعي وترسيخ الوحدة الوطنية.

وأتساءل لو كان هكذا قانون موضوعاً ومطبقاً سنة ١٩٧٤ عشية الحرب في لبنان، اما كان له أثر في الحد، ولو نسبياً، من التمزق والتقاتل؟ أراني اليوم، أكثر منه في سنة ١٩٧٤، أشد اقتناعاً بضرورة سنّ قانون مدني للأحوال الشخصية.

لا أجهل أن صعوباته قد تزايدت وقد يقتضي الأمر جعل هذا القانون اختيارياً يتبعه من يشاء من اللبنانيين، ولكن يقتضي بخاصة تجمع دعاة هذا القانون وأصحاب المصلحة في إقراره لوضع خطة عمل شاملة وتنفيذها.

ونحن النساء، نحن جميعاً الملتزمين بحقوق الإنسان، من أصحاب المصلحة في ذلك. فنحن أصحاب مصلحة في كل ما يعزز الديمقراطية والحرية والمساواة بين الناس.

هل هناك ضرورة لتنظيم النساء؟

اميلي نصر الله

من حسن حظي أنه أتيح لي قبل انعقاد هذه الندوة، ان أحضر مؤتمراً نسائياً على مستوى دولي. وذلك حين دعت الأمم المتحدة النساء من مائة وعشرين دولة إلى المؤتمر الذي عقد في مقرها الرئيسي في نيويورك حول موضوع «دور المرأة في قضايا السكان والتنمية» وذلك بمناسبة تكريس هذه السنة ١٩٧٤، سنة السكان في العالم.

لماذا دعيت النساء فقط إلى الحضور؟... لماذا هذا التميز؟

ربما للشعور بالحاجة إلى تنظيم نسائي أو لأن هناك شعوراً سائداً في العالم بأسره، في الدول النامية والمتطورة، بأن المرأة لم تلعب دورها الكامل بعد، ومن الضروري حثها على ذلك، ولفت نظرها إلى أهمية التنظيمات النسائية في الوصول إلى حل الكثير من القضايا الإنسانية... ثم اعداداً لما يلي في السنة المقبلة، سنة ١٩٧٥، والمكرّسة من قبل الأمم المتحدة لتكون السنة العالمية للمرأة.

المرأة ضد الرجل؟

كلا... النظرة الجديدة تطالب بأن تصبح المرأة مشاركة ومساوية في كل الحقوق والواجبات، وهذا غير حاصل حتى في أرقى دول الأرض، وأكثرها تقدماً وتطوراً.

هل يدفعنا ذلك إلى النظر في الحاجة إلى التنظيم النسائي؟

دون شك، ومرّة أخرى أقول وأؤكد أن الرجل ليس هدفاً، بل الهدف هو الوصول إلى حيث وقف، وتربع طوال قرون، معززاً، منفرداً، وحاكماً يقرر مصير الجنس الآخر، دون اللجوء إلى الاستشارة وأخذ وجهة النظر.

في ذلك المؤتمر، شهدت النساء فخورات باحتلالهن، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة،

القاعة الرئيسية، حيث اعتاد الرجال أن يعقدوا الاجتماعات والمؤتمرات، ليتحدثوا باسمهن، أو يقرروا مصيرهن... ويعطوهن حقوقهن.

وشعرت في قرارة نفسي، بأن الانتصار شيء مهم جداً، وبأن المرأة تستطيع من خلال التنظيم، ان تتوصل إلى ذلك النصر الذي تطمح إليه، لتنتشل نفسها من هوة الضعف، لتقف في وجه الشمس، مفاخرة بمقدرتها، وجنسها.

وكذلك، شعرت، وأنا أعيش مع ذلك الحشد من النساء، من كل لغة ولسان، ولون وجنس، بأن هناك قضية واحدة تجمع عليها المرأة، إنها لم تحقق كل مطالبها بعد... وهي تطمح إلى ذلك، لتصبح هناك قوة نسائية عالمية، تفرض رأيها بحق، وتتدخل حيث يجب التدخل، لتؤكد في انقاذ الإنسانية من المصير اليائس الذي تتخبط فيه.

من هذه الزاوية، أحب أن أتناول هذا الموضوع، وأعود إلى مجتمعنا، إلى الحياة اليومية التي تؤثر في تقدمنا:

إننا، في المرحلة الحاضرة، بحاجة ماسة إلى تنظيم نسائي واسع، يكون رأياً نسائياً عاماً وفاعلاً، يؤثر في مجرى الأحداث على الصعيد الوطني. حتى إن كانت المرأة، في معظم القطاعات، سلبية، أو إذا هي خرجت من دائرة سلبيتها، فلكي توافق أو ترفض. أي أنها لم تكن في موقف أخذ المبادرة. لذلك كثير من القضايا المصيرية، لم يكن تقريرها في يدها، ولم يحسب لرأيها حساباً.

الذين يخططون مصيرنا، نحن النساء، هم الرجال. ولا مرة دعيت المرأة إلى الحضور، بل يحسبون حسابها في المآدب، الولائم، يدعونها للزينة، لتكون مزهرية الاحتفال، أما في الأمور الجدية، فمن يتذكرها؟....

وأود هنا أن أسأل، كيف يستطيع الرجل، أن يفهم المشكلة التي لم يعانيها، والحالة التي لم يعشها؟ كيف يستطيع أن يدرك حاجات المرأة؟ هنا، أود أن أضيف بأني لست من الفئة التي تدعو إلى عزل المرأة ورفع الجدار بينها وبين الرجل... وما دخل ذلك في التنظيم النسائي؟

التنظيم هو خطوة ضرورية لأن تحقق المرأة ذلك... فالصوت المنفرد مهما ارتفع يبقى ضعيفاً ومنعزلاً، بينما لو تجمعت الأصوات لشكلت قوة فاعلة. وهذه القوة نحن بحاجة إليها، والتميز ضدها، والتركيز على ضعفها، وحدودية قدرها.

ما هي عناصر هذا التنظيم؟

من يقوم به؟

إن كل حركة تحتاج إلى قيادات: وفي لبنان، نحتاج إلى رائدات خبيرات في شؤون المرأة،

واعيات لتطلعاتها العصرية، مدركات لبعد مطامحها، ولما لها من حقوق مهضومة.

ومن الضروري أن يحتوي هذا التنظيم، كل شرائح المجتمع، لتبادل الإفادة والاستفادة. لقد كان العلم، لدى معظم نسائنا، كنزاً دفنه في التراب، ولم يرفعه المصباح، فوق المنارة، لينير السبيل للسائرين في ظلمة الجهل... ذلك لأنه تقوم بين قطاع وآخر، بين المرأة وأخرى جدران الأنانية، والطموح الشخصي وعدم الاكتراث بالمشاركة: أو عدم تقدير أهميتها.

لقد سمعنا عن الحركة التحررية التي بدأت في أميركا، والتنظيم العنيف والقوي الذي يدفعها... بالطبع، الحركة لا تستقطب اهتمام كل النساء كما لا تحوز إعجاب ورضى الفئات المحافظة، وتطرفها في بعض المجالات، جعلها هدفاً للسخرية، وربما للنقمة... لكن أمراً واحداً لا يجوز التغاضي عنه، أو نسيانه، وهو أن هذا التنظيم حقق للمرأة، بطرق مباشرة، وغير مباشرة، كم من الانتصارات والمكاسب، ما كان يحتاج إلى سنوات طويلة من الانتظار والمطالبة الهادئة والمعقولة.

لقد تحرك الرأي العام وتفتح ليعي ان المرأة برغم كل مظاهر التحرر، ما تزال بعيدة عن المشاركة الكاملة والمساواة، ونبه إلى التمييز ضدها، واستبعادها عن المراكز التنفيذية الهامة، حتى لو توفرت لديها كل المؤهلات.

إن التنظيم النسائي لا يخدم في تكوين رأي عام، ولا تنتهي مهمته عند حدود التوعية، بل تتخطى ذلك إلى الوصول نحو الحلول الجذرية لكثير من المشاكل المعلقة.

في الظرف الحاضر، ما تزال المرأة في بلادنا، تعاني من ضعف الثقة بنفسها، وبمقدرتها، وهي تحتاج لأن تعطى الفرصة لتبرهن على كفاءاتها.

والان فدلوني على المرأة؟

أين هي؟

لماذا لا تحضر الاجتماعات التي تبحث فيها قضايا مجتمعها وبلادها؟

لماذا تستبعد حين تجري التشكيلات والتنظيمات، في الحكم والإدارة؟

لماذا لا يطلب إليها أن تسهم في وضع الشرائع والقوانين، أو في تعديلها حتى لا تبقى جائرة بحقها، وبحق الإنسان في وطنها...

إذن، موضوع التنظيم النسائي لا بد منه، كخطوة أولى على أنها قد توصل المرأة، إلى حيث يجب أن تقف، فوق شرفة الإنسانية. والمهم، هو كيف نتوصل إلى هذا التنظيم؟... هذه هي الخطوة التالية، والضرورية بعد الكلام والمناقشات.

إن هذه الندوة التي عقدت في أربع حلقات، لم تكن بقصد التسلية وانفاق الوقت، فكلنا نساء مسؤولات، ونشعر بالتقصير والتقصير النسائي، بصورة خاصة، إذ أن رأيها غائب غياباً عاماً عن مسرح الأحداث. إن قصدي هو هذه المرأة لتنهض من غفوتها، وتفتح عينيها بوضوح، وتبصر ما ينتظرها في وطنها، وما ينتظر أولادها، في مستقبلهم... نريدها أن تفهم ما يجري حولها، وتبصر بوضوح الفوضى في منزلها، وتعمد إلى التنظيم، كما لها من حسن الاختبار، ورهافة الحسن، وسعة الإدراك.

إن التنظيم النسائي الذي قام ليحرر المرأة الأميركية، قد لا يكون المثال الوحيد، وربما هو ليس خير مثال، لكنه قريب إلينا زمنياً، والأقرب من حيث ظروف تكوينه، وخروجه عن التقليد... عن المألوف. وأنا لا أدعو إلى تقليده طبعاً، لأن التنظيم الذي نتوق إليه يجب أن ينبثق من حاجة مجتمعنا. من تاريخ كفاح الرائدات، من الدور الذي استطاعت المرأة أن تقوم به برغم كل العقبات.

وما قدمته، لا يعود كونه اقتراحات أولية، واترك لربات التنظيم مسؤولية وضع الأسس والقواعد الجديدة، لحركة نسائية عصرية هدفها تحرير المرأة من ذاتها أولاً لتستطيع أن تحرر مجتمعها.

* * *

إلى أي مدى يساهم تعليم المرأة في تحررها؟

نعيش في عصر العلم والانفتاح والحرية والاقتراب من المساواة.

أو يجوز أن نطرح مثل هذا السؤال؟ السؤال الذي يغرس بذور الشك، ويرفع عن العلم مقدرته المطلقة على حل القيود، كل القيود... وفتح الأبواب، كل الأبواب المغلقة؟...

إن سألت أي إنسان تلتقيه مثل هذا السؤال، يأتيك جوابه عفوياً سريعاً: بالطبع العلم يحرر المرأة.

تعود تسأل: ـ أي علم كان؟

ويجيب: ـ العلم نور...

ولكن، إلى أي مدى يستطيع العلم أن يحرر، وأن يفتح الأبواب على دنيا النور؟

هذا الشق من السؤال (إلى أي مدى) هو ما سأحاول الإجابة عليه في كلمتي هذه.

* * *

إننا نقف على باب فجر جديد بالنسبة للمرأة، في العالم، بصورة عامة، وفي بلادنا، بصورة

خاصة ومصغرة إلى حد ما. لأن شرارة الثورة والتغير لم تلامس الجسم النسائي كله، وإن هبت بعض نسماتها ولفحت وجوه القلة.

إن المرأة المتعلمة هي التي تقود اليوم حملات التوعية عبر مؤلفاتها وأعمالها، ومحاضراتها وطريقة عيشها. لقد حررها العلم من قيود ذاتها، وهو مفتاح في يدها، يمكن أن تحوله إلى طاقة سحرية تشرع في وجهها الأبواب المغلقة، كما يمكن أن تتكمش بها وتحجرها، وتسلب الأجيال الطالعة ثمرة عطائها. بواسطة العلم، تستطيع هذه المرأة ان تنقل شرارات ثورتها إلى الآخرين.... تستطيع أن تبرهن عن جدارتها، وتقنع الاخرين بحقها وصواب منطقها.

العلم طريقها لأن تعرف:

تعرف نفسها، ومحيطها، حقها وواجبها، وإذا توصلت إلى ذلك تكون قد حققت نصراً كبيراً، واجتازت مسافة بعيدة باتجاه تحررها. ونحن اليوم نعيش في عصر الاعلام. للكلمة مكانتها وفعاليتها، مكتوبة كانت، أم مسموعة أو مصورة، إنها بذرة.

فكيف حال تلك التربة في مجتمعنا النسائي؟ لقد كان العلم بالنسبة إلى المرأة في بلادي، والمرأة الريفية بصورة خاصة، كان حلماً تشتاق إليه.

حالياً تبدل الوضع، ويمكن القول إنه تحسن إذا ما قورن بالماضي. ومع ذلك، ظل الانسجام مفقوداً في مواكبة التقدم العلمي في العالم. ليس بين يدي احصاء لعدد المتعلمات والمتخصصات في شتى الفروع، فالواقع بصورة عامة يؤكد لنا أن المرأة، ما تزال متخلفة، لأن ما استطاعت ان تحصله ظل في كثير من الأحيان، قشرة خارجية، منفصلة عن جوهر كيانها، وبعيدة عن بيئتها ومجتمعها، وذلك، لأن البرامج التربوية كانت في معظم مراحلها، قفزات في الهواء.

لا أنكر أن العلم فتح عيني المرأة على واقعها، لكن ظل بعيداً عن دفعها للتعويض عن التقصير، وإرشادها إلى السبيل الواحد الذي يقود إلى الغلبة. أود، هنا أن أعود خطوة إلى الوراء، إلى بعض المراحل البعيدة من تاريخ تعلم المرأة.

في بعض المفاهيم القديمة والمتوارثة في الريف، أو في بعض البيئات المدينية. كثيراً ما سمعت، في طفولتي الجدات يتحدثن عن العار الذي قد يلحق بالفتاة، إذا ما توصلت إلى حد من التعلم، تستطيع معه أن تحرّر رسالة، لأن ذلك يمكن أن يورطها في الخطيئة المميتة... خطيئة التراسل مع الجنس الآخر.

إذاً، في نظر الجدات، كان يكفي الفتاة أن تتوصل إلى «فك الحرف» و«بزيادة على رقبتها». ولا أدري ما رأي الجدات اليوم، بما توصلت إليه الفتاة من إعلان العصيان حتى على العلم. بالطبع، خطت المرأة خطوة بعيدة منذ ذلك الحين، إلى يومنا الحاضر.

فهل كان ذلك بفضل العلم؟

أجل بفضل العلم.

حتى في أبعد قرية ريفية حصلت تحولات كثيرة، وإن لم تكن جذرية وعميقة... فهل حصل التحرر المنشود؟... طبعاً لا، ذلك لأن البرامج، كانت في معظم الأحيان كما سبق وقلت، قفزات في الهواء. لم توضع برامج خاصة للتعليم في الأرياف، لتعليم المرأة بصورة خاصة، دون أن تبعدها عن منزلها وواجباتها ومسؤولياتها.

في المجتمع الزراعي الريفي، ما يزال البعض ينظر إلى العلم نظرة عدائية، لأن المدرسة تسلب الأب أولاده «ليضيعوا» وقتهم حسب تعبيره، في «طق الحنك». هذا الأب ليس متعلماً، وهو يعتبر ذهاب ابنته إلى المدرسة وسيلة لإهمال الناحية الأهم من حياتها أي مشاركتها في العمل الزراعي.

إن العلم الذي عرفته أريافنا، حتى هذه الساعة، لم يستطع أن يقنع مثل هذا الأب بأن المدرسة يمكن أن تكون خطوة نحو التطور والتقدم، وبالتالي نحو التحرر! لأنه من جهة أخرى يراه وسيلة تسلب ابنه، ليصبح «خواجا» يرتدي الثياب المكوية.

ولنفترض أن الأب رضخ وأرسل ابنته إلى المدرسة، وهي في معظمها، ابتدائية أو تكميلية، فماذا تستطيع أن تفعل بعد ذلك، سوى أن تحمل الشهادة التي لا تؤهلها لأي عمل منتج، ولا تدربها على حرفة معينة تستطيع أن تجني منها ثماراً ملموسة... وإذن، أقصى ما تنتج هذه الشهادة في خلقه، وهو فتح عين هذه الفتاة، لتنقم على والديها ومجتمعها وجارتها التي لا تعرف كيف تفك الحرف وتوقعها في شبكة العقد النفسية، دون أن تمكنها من تخطي ماضيها والتغلب على واقعها.

مثل هذا الوضع حاصل اليوم في قرانا، وهذا يجعلني استنتج بأن العلم، كما كان حتى الان، نجح في عزل الابناء عن والديهم، ومحيطهم، بدل أن يدمجهم في هذا المحيط...

نفسياً: باتت الفتاة تعيش القلق بعدما كان الجهل يكفل لها الطمأنينة، وراحة البال.

اقتصادياً: الشهادة لا تؤهلها في معظم الأحيان لأن تقوم بعمل يرد عليها دخلاً معيناً يحررها من التبعية الاقتصادية، بينما لو اقترنت تلك الشهادة بمهنة معينة لاستطاعت أن تنعتق من ارتباطها بجيب الوالد أو الأخ أو الزوج والابن. وهذا يكفل تحولاً هاماً في المجتمع وفي الدور الذي يلعبه فيه كل إنسان.

ورب سائل: وهل التحرر الاقتصادي يعني كل الحرية...

لا... ولكنه يبقى الجزء الأهم.

اجتماعياً: إن العلم، كما تتلقاه المرأة لا يتعدى كونه نظريات جامدة، وغريبة في معظم

الأوقات، عن المجتمع والبيئة والواقع، وهو لذلك لم يستطع أن يشقق القشرة الخارجية للمجتمع، ليحدث فيه تحولات جذرية عميقة. ولكن هذه الأوضاع، ليست محصورة في المجتمع الريفي وحده، لكني عدت إلى هناك لأشير إلى أن العلم إذا لم يقترن بالتوجيه، والتخطيط، وتحديد غاية ثم السعي إلى تحقيقها، لا يستطيع أن يحرر المرأة أو الرجل، بل يبقى صوتاً صارخاً في الفراغ.

وبلادنا ليست ريفاً كلها، بل إن الثقل البشري يخيم فوق صدر المدن الكبرى، وفي طليعتها العاصمة، حيث أتيحت للمرأة الفرصة لتمتطي موجة العلم الحديث، وتتقدم فيه إلى حد بعيد، فالجامعات تفتح لها أبوابها، ومجالات التخصص ميسورة لها، وإن كان هناك بعض التميز بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بين ما يجب أن تتعلمه المرأة وما ينسجم مع دورها التقليدي، وما هو وقف على الرجل ليستدل الدور الذي لعبه على مدى العصور الغابرة.

فهل أفاد التعليم الجامعي في تحرر المرأة؟

الجواب ليس «نعم» بسيطة.. نعم وانتهى الأمر: ان نظام التعليم عندنا، ما يزال يتبع خطاً تقليدياً بغض النظر عن التطور السريع والهام الذي يحصل حولنا: ولذا فإن المرأة، تشعر أن التمييز ضدها ما يزال قائماً بل إنه أخطر ما يكون على المستويات الرفيعة، حيث تسد في وجهها أبواب المشاركة والمساواة، حتى بعد أن تكون قد استوفت كل الشروط اللازمة لذلك. وما يزال ماثلاً في الأذهان، ما حصل بالنسبة للمتقدمات لامتحان القضاة هذا العام... وهنا، لا بد من التساؤل.

هل ان تفوق المرأة العلمي، يضع غلا جديداً في عنقها؟

إن للزيادة ثمناً غالياً، ونحن اليوم بحاجة إلى رائدات في كل الميادين والحقول لتسلم مهام القيادة ومسؤولياتها، لأننا على عتبة عصر جديد بالنسبة للمرأة، وان صراعها الحقيقي لم يبدأ بعد.

المرأة اليوم بحاجة لأن تحرر ذاتها من كل قيود الخوف والارتهان، والارتباط بالتقاليد البالية المتوارثة وتقع المسؤولية على المرأة المتعلمة، التي استطاعت ان تصل إلى المشعال، وتسير في نوره.. المتعلمة الواعية، العارفة، المنفتحة، الملتزمة بالقضايا المصيرية الجدية، الخارجة عن حدود أنانيتها وفرديتها.

في سبيل علم يحرر، ومعرفة تنير، أرجو ان تسعى المرأة من الان فصاعداً، ولا تكتفي بما توصلت إليه، أو تعتبره النصر كله، إذ هو لا يشكل سوى خطوة صغيرة متقدمة على الماضي. لهذه الأسباب مجتمعة، أطالبها بخلق برامج تربوية جديدة، تعد المرأة للغد، لتكون الشريكة المساوية. المرأة الحرة التي لن تطرب بعد اليوم، لسماع رنين السلاسل.

رد: اميلي نصر الله

حين عدت إلى قراءة المداخلة التي شاركت فيها عام ١٩٧٤، في ندوة عقدتها «دار الفن والأدب» حول وضع المرأة، تأكّد لي كم بعدنا عن تلك المرحلة، وكم جنحت بنا الأيام، وانتقلنا «بل نُقلنا» إلى مناخ مُغاير لكل ما سبق، أو ما حلمنا به، وسعينا من أجله.

صحيح أني لم أعمل في مجموعة من النساء، ومشاركتي كانت دائماً من خلال الكلمة، إلا أن مصير المرأة كان دائماً يشغلني، ويحرّك القلم، يحثّه على الكتابة.

ولكي لا يبقى كلامي في العموميات أعود إلى الورقة الأولى من تلك المداخلة، والسؤال المطروح فيها: هل هناك ضرورة لتنظيم النساء؟

بالطبع، كان جوابي بالإيجاب، مشفوعاً بالحماسة. واستشهدت على أحوال المرأة في العالم، وكنت عائدة من مؤتمر عُقد في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك، حول «دور المرأة في قضايا السكان والتنمية» وفصلت وجهة نظري، على ضوء ما عندنا، وما يجري في العالم. وكنت لا أشك، بأهمية كلامي، وبأنه سوف يكون فاعلاً، ومحرّكاً. هكذا كنا، في تلك الأيام. نحلم، فنتصور أن الأحلام ستتحقق. نتمنى، فيكون لنا ما نشتهي. أو هكذا يبدو المشهد من بُعد عشرين سنة طويلة، ومُرّة.

أما اليوم، فإني لا أزال أقول وأرى بأن هناك ضرورة لتنظيم النساء، ليصبح للمرأة رأي، وكلمة مسموعة ـ وسوف أحصر كلامي في نطاق وطني، وحسب، ولا أتحدث عن المرأة في الخارج. ولكن، من أين لنا، أن نجمع النساء؟ ومن يلتقي مَنْ في عصر «الفرْط» والشتات؟

إذا نظرنا إلى داخل لبنان، فإننا نجد بأن لهبة الحماسة التي أشعلتها الرائدات في كيان المجتمع، قد انطفأت، ورمّدَتْ، ولست أدري إذا كانت ستُبعث من جديد. والمرأة تركض،

لاهثة، وراء تحصيل لقمة العيش مثلها مثل الرجل، ولن تجد وقتاً تهدره على اللقاءات، والاجتماعات.

على صعيد لمّ الشمل العربي (وكان في البدء مشرقياً) فإن «الفرط» بالغ ذروته. وقد ولّى من زمان عهد الزعيمة هدى شعراوي ورفيقاتها المجنّدات للخدمة العامة، المتطوّعات بحماسة، لممارسة الحرّية الجديدة التي جاءت بفعلهن، ومن جراء سعيهنّ إليها. دلوني اليوم، على سيدة واحدة تقوى على جمع شمل النساء العربيات؟...

قبل أسابيع، أذكر أن زميلة صديقة خصّتني بزيارة كريمة، حسبتها بدافع الشوق. واكتشفت بعد انقضاء لحظات على لقائنا، بأنها تطلب مني أن نقوم بحركة، تجمع شمل الكاتبات. وأكون أنا الداعية إليها.

وعجبت لردّة الفعل الأولى التي انتابتني: فقد غرقت في الضحك... وسألتها: هل بلغ بنا اليأس هذا الحدّ؟.. ومن بوسعه أن يجمع بين كاتبتين، في لقاء، في هذه الأيام العصيّة... ناهيك بجمع الشمل!؟

لا، لست للسخرية، أكتب، بل من حرقة على وضعنا. وعلى استحالة تحقيق أي جمع في عصر تتصدّر واجهاته القسمة والتجزئة. وحال المرأة لم يكن في يوم مستقلاً عن أحوال مجتمعها؛ وحتى هدى شعراوي ما كانت نجحت في دعوتها، وجمع كلمة النساء العربيات، لو لم يكن المناخ متجهاً نحو التحرر، والانعتاق من نير المستعمر. وكانت حركتها أيضاً، مواكبة لحركة تزعمها سعد زغلول في مصر في سبيل الاستقلال والسيادة.

* * *

هل أنا متشائمة؟... أم يبقى هناك باب للفرج؟..

شخصياً، لا أستطيع رؤية ذلك الباب، لأن النفق متعرّج وطويل، ولأنه علينا أن نجتازه على مراحل ونحن نحسب لكل مرحلة حسابها، ونعطيها حقها.

أما الورقة الثانية التي تحمل عنوان: إلى أي مدى يساهم تعليم المرأة في تحرّرها؟

فإني لا أزال عند موقفي، بأن التعليم، بالطبع يحرّر المرأة، إذا كان مقروناً بالحكمة، والانفتاح. أي لا يكون تجميع معلومات، وتخزين تقنيات تحتاجها لممارسة مهنتها أو عملها، وبذلك تحدّدها بدل أن تحرّرها.

وفي الماضي، كنت متحمّسة جداً لفكرة التحرّر الاقتصادي، واعتبرته في أساس انعتاق المرأة من التبعية. وهذا لا يحتاج إلى معرفة وعلم، في بعض الحالات، ومثلنا لذلك، العاملات في الزراعة، والأرياف أو المصانع. لكننا ندور في فلك السؤال، وهو متعلق بالعلم، والحرية.

لو طرحنا اليوم سؤالاً على الطالبات الجامعيات، ومدى وعيهن للعلاقة القائمة بين المستوى الذي بلغنه، في العلوم، وما حصلنه من مكتسبات الحرية الشخصية، فإننا سنواجه بتناقضات كبيرة؛ ونكتشف أن الدرب التي قادتهن إلى الجامعة، ليست بالضرورة هي نفسها التي تقودهن نحو التحرّر. ولا أعني المظاهر التي تطالعنا في الشارع، أو في البيت، لأن الحرية تبدأ من أعماق الكيان، وهي حرّية الفكر، والروح، قبل أن تصبح حرية الجسد.

إن البرامج الحالية تعلمهن إتقان المهنة، واستخدام الالات الالكترونية ـ وإنما بعقلية لا تزال ترسف في القيود، لأن الثورة الحقيقية، والوعي العميق للذات ومعنى الوجود ليس من بعض المواد المدرجة في البرامج، ولا يستفاد منها مباشرة بإيجاد وظيفة.

كذلك لا تقرأ الفتاة الكتب التي تقع خارج الحدود المطلوبة للنجاح. وإني أتصوّر التحصيل العلمي في أيامنا هذه، رزمة مكدّسة في مكان ما، من العقل، وتحتها، وحولها فراغ هائل، يبدأ في البيت، حيث الأم لا تقرأ، والأب ليس لديه وقت للمطالعة، إلا ما يتعلّق بعمله مباشرة. وينتقل هذا الفراغ إلى المدرسة، التي كل همها إنجاز الدروس المطلوبة لاجتياز الامتحان. وفي الجامعة؟... لا يعود الوقت يتسع، سوى لقراءة الكتب الملازمة لمادة الاختصاص.

لذا، قبل أن ننظر في مدى تأثير العلم في تحرير المرأة، على المرأة أن تحرّر هي نفسها من رواسب التقاليد، لا الاجتماعية وحسب، بل والعلمية كذلك.

هل تعتبرون وجود وتطور الآلات الكهربائية عنصراً مهماً في عملية تحرير المرأة؟

الهام كلاب

مع بداية هذا العصر، كان التصنيع قد بدأ... ومع دخول الآلة لحياتنا، حصل تبدل في العلاقات الانتاجية نتج عنه بالضرورة تبدل العلاقات الإنسانية المجتمعية، وكان أهم تعبير عنها بروز المشاكل العمالية بكل تشعباتها.

وما إن بدأ العامل باستيعاب وضعه الجديد حتى كانت الحاجة الملحة إلى اليد العاملة قد أخرجت النساء من البيوت ووضعت المرأة في تعارض تجاه رين: ربّ البيت وربّ العمل.

ودارت دواليب المعامل فانتجت السيارات والآلات المتنوعة، واقتربت أكثر من حاجات الإنسان اليومية، فانتجت بعد مدة الغسالات والبرادات والجلايات والأفران الكهربائية فأصابت عصفورين بحجر إذ حلت مشكلة ربّ العمل بتصعيد الإنتاج وتنويعه وتوسيع دائرة استهلاكه، وحلت مشكلة ربّ البيت إذ تأمن له في بيته كل الخدمات اليومية بجهد قليل وبوقت أقل. وبقيت المرأة في هذه الغابة الواسعة من الآلات المنزلية الكهربائية التي تنمو حولها بطريقة خرافية بقيت بحجم الإنسان المتخلف، مضطرة إلى التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، متعجبة من الإهتمام التقني الواسع المعطى لدورها العادي: دور الترتيب والتنظيف والترميم والتغذية.

وتعرفت المرأة أول ما تعرفت نظرياً على هذه المنجزات الصناعية الجديدة التي تحاول أن تكون «لبيك وخادمك بين يديك» بواسطة الإعلان. وكلنا يعرف دور الإعلان في المجتمع الرأسمالي الاستهلاكي... الإعلان يدهش، يجذب، يطمئن، متوجهاً إلى نقطة الضعف إلى عصب أخيل مهناً.

ونستطيع أن نلحظ من متابعتنا الإعلانات للآلات المنزلية الكهربائية، مراحل ثلاث متتالية في محاولات الإقناع الحار الخفي.

في المرحلة الأولى كان الإعلان كما يلي: لكي تربحي وقت فراغ أطول، استعملي...

في المرحلة الثانية فكر المعلن: هذا الوقت الذي ربحته، كيف ستتصرف به دون الإحساس بالذنب ودون الإيهام بالأنانية؟ وتحول الإعلان: لكي تربحي وقت فراغ تأنسين فيه إلى طفلك وزوجك.

في المرحلة الثالثة ومع ازدهار دعوات تحرير المرأة تحول الإعلان إلى شعار من شعاراتها: الإنتاج.. تحرر المرأة.

ونعرف بأن هدف الإعلان ليس إسعاد الإنسان وتحريره، قدر ما هو تصريف البضائع.

وبعلم الإعلام ومن خلاله تعرفت المرأة إلى هذه الآلات، فماذا مثلت لها، وكيف تعاملت معها؟

لنبدأ (بدون دعاية) **بالمكتسبات الايجابية:**

ـ كان ظهور هذه الآلات اعتراف بعمل المرأة في المنزل بأنه **عمل**، واعتراف بأنه يتطلب جهداً ووقتاً ميكانيكيين تستطيع الآلة الحديثة التخفيف من عبئهما. والتقنية الحديثة حملت همّ المرأة الطباخة وست البيت ومربية الأولاد، وحاولت ايجاد حلول توفيقية ترضي المرأة وتفيد الاستهلاك والانتاج الصناعي.

١ ـ توصلت هذه الآلات إلى عصرنة العمل وعقلنته بايجاد تنظيم جديد للجهد وللوقت، إذ انتقل العمل من طور الجهد عندما كان عضلياً إلى طور المراقبة أو ردود الفعل الإرادية واللاإرادية عندما أصبح آلياً.

٢ ـ اختصر من جهد المرأة العاملة في خارج بيتها وحسن انتاجيتها وخلق عندها منطق تقني موحد.

٣ ـ طرح قضية الإستغناء عن خادمة، لم يحدث بعد الاستغناء عنها، وهذا يشكل تبدلاً أساسياً في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية.

٤ ـ كل تجديد تكنولوجي هو في أساسه ثوري لأنه يبدل. جرى تبديل في العلاقات الاقتصادية والإنسانية امتد حتى التنظيم الداخلي للبيت المرتكز على التقسيم التقليدي للغرف وعلى المفهوم التقليدي للأسرة وعلى مساعدة الرجل في أعمال البيت.

ولكن العلائم السلبية لهذه الالات سرعان ما تظهر، عندما يخفت بريق الإعلان، وعندما نتساءل عن محل الإنسان ومكتسباته الثورية في عالم القوى الصناعية المنتجة الجديدة.

١ ـ فالمرأة لم تدخل ذهنياً إلى عالم الآلة، هي تتعامل معها تعاملاً أكاد أقول «سحرياً عجائبياً» جاهلة للعالم الحديث التقني الذي أفرزها طبيعياً وبما أن المرأة (والرجل ١) في البلدان

المتخلفة، لم تسهم في الحقيقة العلمية للآلات التي تستعملها. فهي في موقع استهلاكي متخلف، خارج لعبة الإبداع والتقدم.

٢ ـ وبالتالي تتعامل المرأة مع الآلة «تخلفياً» فهي تستعمل الفرن الكهربائي أو طنجرة الضغط بذات المقاييس المطلقة (عن الوقت وعن النوعية) التي كانت تستعملها جدتها أو أمها مع الطنجرة العادية أو مع بابور الغاز..

وتقترب المرأة من الآلة بخوف طفولي لأن الجديد مخيف يرافقه حذر متعصب للقديم (سمعت قول إحدى السيدات، عندما أخرج الغسيل من الغسالة، لا اطمئن إلا أعدت دعكه حتى ينظف).

وهنا أفهم هذا التصرف عند المرأة المتخلفة وغير العاملة في خارج بيتها، فهناك نساء، مبرر وجودهن عملهن المنزلي والوقت الطويل الذي يستغرقه، دلالة الجودة. ولكن يشابه هذا الموقف صورة إعلانية وجدتها في مجلة فرنسية، إن غسيل جدتي ايفلين لم يعد له شبيه، إلا مع الغسالة الفلانية...

ونلحظ بتناقض، إن العودة إلى القديم وإلى تراثية التصرف والعادات أقل في المجتمعات المتخلفة التي تريد العبور بسرعة إلى الآلة والتكنولوجيا، متحالفة مع الآلة، تحس بنفسها قوية بواسطتها، منها في المجتمعات المتطورة التي تحاول العبور العكسي إلى الأصالة، فتتعلق مثلاً بتاريخية الأثاث القديم وتخضع لما يمكن أن نسميه «امبريالية الحضارات البدائية».

ـ **طورت** هذه الآلات عمل المرأة في البيت بصورة ملحوظة من ناحية الجهد ومن ناحية الوقت، ولكن هذا التطوير كان تطويراً لدورها التاريخي التقليدي لكي تؤديه نفسه إنما بصورة أفضل وأرقى.

ـ كرست هذه الآلات دور المرأة البيتي في إطار علمي، فأعطت ما نسميه «ربة البيت الحديث» التي تبدلت وسائل عملها، دون تبديل الوظيفة. لقد وضعت هذه الآلات الحضارة الحديثة في خدمة العالم القديم، **وهنا أذكر ما يحدث في جامعة علمية في إحدى الدول العربية حيث تعطى الصفوف ذاتها في غرفتين متجاورتين، غرفة للرجال وغرفة للنساء. المحاضر الرجل يقف في غرفة الطلاب ويتكلم فتظهر صورته في ذات الوقت على شاشة تلفزيون في غرفة الطالبات. عندما ينتهي الصف، وتحتاج إحدى الطالبات لطرح سؤال ما على المحاضر، تستعمل الة تليفون خاصة موضوعة أمامها، فتخاطب المحاضر تلفونياً ويجيبها هو تلفونياً.**

إن دخول شيء حضاري معين في العالم، يخلق تبدلاً في نوعية العلاقات، إلا في المجالات المتعلقة بالمرأة حيث لا يكون التبدّل دوماً في صالح المرأة، فقد خدعت المرأة بأنها تتعامل مع

العالم الحديث إذا أدارت محرك آلة طبخ أو خفق أو تصرفت بالكبس على الأزرار المتعددة كما يتصرف العامل في معمله، وواجهت العالم معها بموقف امتثالي لا بموقف تحريضي ثوري وبقبول العالم المرسوم مسبقاً حسب تقسيم المهمات والعمل فيها.

وهذا ما يذكرني بقضية دخول الألبسة الجاهزة إلى مجتمعنا. فهي تؤمن ديموقراطية المظهر النسائي، ولكن الموارد الاقتصادية تبقى كما هي، والتركيب الطبقي أيضاً.

وتجرنا هذه الملاحظة إلى نقطة أساسية وهي: من يشتري هذه الآلات؟

إن الدعاية التي وجهت إلى نساء أوروبا وجهت إلى نسائنا، وجعلت الكثيرات، خاصة من الطبقة المتوسطة، يقدمن على تجميع آلات منزلية كهربائية، حجمها كبير أو معقد، وعملها متخصص في شيء فرعي صغير وبالتالي فاستعمالها قليل جداً، وتكتسب صفة الشيء، أما الآلات التي تستعمل بوفرة والتي تتطلب عناية سواء في الاستعمال أو في في التنظيف، فهي من استهلاك الطبقات المتوسطة (حسب تقديرات بائعي هذه الآلات) ومن استهلاك النساء العاملات في داخل أو خارج البيت على السواء، وغالباً ممن لا تساعدهن خادمة.

إن الطبقات المتوسطة ليس باستطاعة ميزانيتها الطبيعية، تأمين هذه الآلات، ولذا وجد **التقسيط**، كحل وكمشكلة في الوقت نفسه.

أما الطبقات الغنية القادرة على الشراء، والتي يتوفر لها الخدم فليست المستهلكة الأساسية لهذه الآلات. إذ إن بعضها يعتبران هذه الآلة من نوع «ستاندغ» حياتي فيشتريها والبعض الآخر يعتبرها نوعاً من «اللوكس» للخادمة، يخافون من أن تعطلها بسهولة ومن كانت له يدان عاملتان فليعمل..

هذا الصورة الجديدة لعمل المرأة تشكل خدمة للمجتمع الاستهلاكي، لصناعاته ولإنتاجه الكمي الذي يحتاج إلى أسواق.

وهذه الآلات تعيش عمراً معيناً فتستبدل أو تتطور لأن أهمية الآلة في عالمنا أن تصنع وتباع أكثر من ان تستعمل.

وتشكل **خدمة للمرأة العاملة** التي تعمل عبئين في الداخل والخارج، مع رجل لم يستوعب بعد كل ابعاد ومتطلبات وضع المرأة العاملة، ومع تركيب اقتصادي ـ اجتماعي لم يعتمد تصنيع العمل المنزلي بصورة واسعة.

ولكنها تشكل خدمة تحريرية لأنها تثبيت لأقدام المرأة في العمل المنزلي الذي لم يعد باستطاعتها الشكوى منه، عندما يصبح آلياً متطوراً، مع أنها تصرف تقريباً ذات الوقت تجاهه. فصيانة الالة تأخذ وقتاً طويلاً حتى أطول من وقت التحضير. وهذه الصيانة ضرورية لإمكانية

استعمال الآلة من جديد. إن الرخاء والتطور والمكننة لا تعني التحرر ورُبَّ عامل في معمله تحول عمله إلى ما يشبه تكرارية وملل العمل المنزلي النسائي.

أخيراً، في الوضع الانتقالي، والخلايا الأسرية الصغيرة الانفرادية، وعدم وجود تصنيع واسع للعمل المنزلي، وفي الوضع الذي تعمل فيه المرأة داخل وخارج البيت، وتتحمل مسؤوليتين، تحمل هذه الآلات عبئاً كبيراً عنها، لكنها لا تشكل عنصر تحرر أساسي من مفاهيم العالم القديم والصور النسائية القديمة.

* * *

ما هو مفهومكم للتحرر الجنسي؟

إن بعض ما يذكره الناس مباشرة عندما تذكر كلمة التحرر الجنسي هو ما يلي:

١ ـ التحرر الجنسي ليس أبداً مشكلة الرجل (الخاصة). فحريته المعروفة لا يبحث في بديهياتها. وجسده شخصي، إذا ملكه، بينما جسد المرأة مؤسسي، فهو ليس ملكها.

٢ ـ التحرر الجنسي هو مشكلة المرأة التي تعتبر نفسها مصابة باضطهاد جنسي طويل الأمد متنوع الضغوطات، حسب وضعها الطبقي والاجتماعي. هذه مشكلتها، فكيف ستتمرد على الطبقية؟

٣ ـ التحرر الجنسي هو السير «عكس السير» هو الإباحية المضرة، هو التشتت، هو التفلت من النظم والأعراف الاجتماعية السائدة، من التعاليم الدينية، من الأخلاقية الحميدة التي يقبل بها عامة الناس باستعادة المرأة لجسدها، ولصورته ولتحركه الشخصي.

٤ ـ التحرر الجنسي يتعلق خاصة بمنطقة من جسم المرأة، أوجدت لها المؤسسات والقوانين والديانات ألف شكل وشكل قمعي، ولذا اختصر بالمظهر الخارجي فقط، واعتبرت المرأة العارية السفيرة الأساسية له.

نستنتج بأن هذه المفاهيم ليست بعيدة تماماً عن الواقع وإن كانت بدائية المواقع، خاطئة في انطلاقاتها.

١ ـ فكل مشكلة إنسانية هي مشكلة علائقية، وتصرف الرجل الجنسي مبتور وغير حر ما دام يتعامل مع امرأة مضطهدة، لا تملك نفسها، فيجب عليه أن يناضل هو أيضاً في سبيل حريته الجنسية الحقيقية. ونضاله هذا يتحقق بتحريره الشريك الثاني من القمع الجنسي الذي هو ترجيع لقمع اقتصادي طبقي، كادت أن تمحي العلاقة المباشرة بينهما.

٢ ـ إن القمع الجنسي هو الوحيد من نوعه الذي يستطيع تجنيد كل النساء لقضيتهن، ليس

بالتمرد على الطبقية البيولوجية، بل بإجبار مؤسسات المجتمع على احترام الطبيعة وجعل قوانينها في خدمتها.

٣ ـ تعتبر الأخلاق السائدة إن خط السير الطبيعي هو ما اختطه الرجل مناسباً له، معبراً، عن خوفه الغريزي من المرأة ومن إمكاناتها الجنسية، وعن مشكلة الأبوة والملكية الخاصة التي شرعها وقدسها.

٤ ـ لو كان التحرر الجنسي تحرراً جسدياً فقط، لكانت المناضلات، الأساسيات: المومسات. إن مفهوم التحرر الجنسي لم يوضع على رأس حرية الحرية إلا لأنه الظاهرة الأكثر بروزاً والأسهل تعبيراً. فهو في نقطة «الوجع» من أنظمة القمع ولكن تعبيرها الأساسي هو سياسي في المعنى الواسع للكلمة لأن كل التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية: الزواج والبغاء، والتربية والأعراف، مشدودة ومنظمة للوضع الجنسي. فإذا كان المجتمع طبقياً قمعياً تكررت طبقيته وقمعيته على كل الصعد.

يتجمع لنا مما ذكرنا إمكانية التحرير التالية:

التحرير الجنسي جزء من الحرية الإنسانية الشاملة على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فهي إعادة الجزء المستلب من الإنسان (المرأة) إلى مالكه الطبيعي وموقعه الطبيعي ودوره الطبيعي، دون امتهان ودون تقديس.

وإذاً، فالتحرر الجنسي ليس تحرراً في المطلق، لأن القمع الجنسي هو حالة خاصة من المشكلة العامة للمجتمع الطبقي، ومظهر من مظاهر استلابه للإنسان في دورته الاضطهادية.

تاريخياً واجتماعياً كان الحصول على الحريات المذكورة انفاً أسهل تحقيقاً من الحرية الجنسية، بينما بقي طوق الصمت المحرم والإدانة البديهية يقف عائقاً دون معركتين:

أولاً: تحرير الجنس؛ ثانياً: التحرر من الجنس.

أولاً ـ ماذا يعني تحرير الجنس؟

ـ تخليصه من كل أثقاله التاريخية والميتولوجية والدينية والمؤسسية (ونلحظ بأن ديانات الشرق اليهودية والمسيحية والإسلامية عبرت عن التراث الاضطهادي والتحقيري للجنس بوسائل متعددة) وجعله إنسانياً، غير مزيف، غير مستهلك، غير سري.

ـ تخليصه من حزام **العفة المزيف** ومنْ أشكال العذرية الرادعة.

ـ تخليصه من **الخوف**، ومن **الخطيئة**، وإعادة الاعتبار إلى **اللذة**، وإلى **العلنية الصادقة**.

ـ تخليصه من **الشرعية الكاذبة**، ومن **الطاعة**، ومن **الواجب** المؤسسي

- إجراء مصالحة بينه وبين القانون، وبين الطبيعة والثقافة (لأن كل قانون صارم جامد هو نفي وإدانة للجنس وللحاجات الجنسية).

- إجراء مصالحة بينه وبين الحب. فنحن نتيجة تربية تفصل الحب عن الجنس، كما تفصل الروح عن الجسد، والشر عن الخير واللذة عن الاحترام منذ أفلاطون حتى فرويد الذي اعتبر الحب تسامياً عن الغريزة الجنسية بدل أن يعتبره من تجليات الحاجة إلى الحب والاتحاد.

- تخليصه من الأخلاقية التقليدية التي تستوعب حقيقة الإنسان، ومن سيادة الأخلاق الرسمية والمعقولة (الشرف البيولوجي).

- تخليصه من الفولكلورية والصرعة الاستغلالية والاستهلاكية. فحيال عدم إمكانية تحقيق الحب أو الجنس، يجري تعويضه بجنس زائف بديلي باستهلاك مجلات الحب وإنما في الحب وأفلام الحب في مجال واسع للاقتصاد الاستهلاكي في المجتمع الرأسمالي جهزت القضية. والتلقي والاستهلاك، حتى في الجنس والحب.

هذا الخلاص لا يكون بفورات شخصية، بل بنضال مركز ضد سائر البنى الفوقية التي تمثلها أجهزة الدولة الطبقية لتأييد نظام الاضطهاد. فالحرية الجنسية تقمع باسم الضرورات الاقتصادية والسكانية، ويبنى حول هذا القمع ايديولوجية العائلة السعيدة، والأمومة المنفتحة، والدعارة السرية والزواج المؤسسي الذي هو تعبير وشرط للملكية الخاصة.

ثانياً: التحرر من الجنس

هو التحرر من تمحور كل شيء حول المفهوم الجنسي وتحويله من قوة إنسانية وسياسية فاعلة، إلى ظاهرة داخلية مرضية أو خارجية مشينة.

هو التحرر من جعل الجنس في المرأة محور حياتها وتحركاتها ودورها الإنساني.

هو تخليص المرأة من جسدها الميثولوجي الذي امتلكته الحضارات الدينية بالخطيئة والعيب والذي امتلكه التاريخ بمبدأ المحافظة على النسل البشري، والذي قسمه إلى مناطق محرمة ومناطق حرة، ومناطق منزوعة السلاح.

إعادة المرأة إلى جسدها الذي ليس فقط أداة تفتح ولذة لها وللاخر، بل إلى كل وظائفه الإنسانية على ذات الدرجة. إن العناية الفائقة بجسد المرأة وشبابها هو لأنها مصنفة إلى جسد وإلى رحم فقط، وينعكس هذا على تربية الفتاة التي تلقن أن تكون موضوعاً جنسياً ثم تحاط كل رغباتها الجنسية بسور من الإثم والتحقير.

أخيراً: على المرأة أن تناضل ضد كل آلية اضطهاد تنعكس في عقلها أو في قلبها أو في جسدها أو في موقعها الاجتماعي، وضد أخلاقية المجتمع الطبقي، لأنها أخلاقية تلغي الحرية، إذ

تلغي كل إمكانية ثورة.

فالتحرر الجنسي أعمق بكثير مما نتصور وأخطر بكثير. هو عميق لأنه إعادة جدّية وحرية ومسؤولية للمرأة إلى جسدها الذي هو ألصق شيء بها وهو خطر لأنه سيزعزع التركيب الاجتماعي الحاضر، وكل المفاهيم التقليدية المتركزة عن المرأة والأنوثة والأخلاق. فالخوف من الفوضى الأخلاقية في حالة انقلاب العلاقات القائمة يسيطر على الجميع، وهذا الانقلاب لن يكون إلا سياسياً ثورياً.

يولا شرارة

ما هي حسنات وسيئات كل من العائلة النواتية والعائلة العشائرية؟

إن العائلة النواتية والعائلة العشائرية مفهومان محددان في علم الاجتماع ومتعلقان بأوضاع تاريخية وجغرافية محددة هي أيضاً. فلا يمكن أن نجد في الوضع اللبناني الذي هو في مرحلة تطور، نماذج صافية من هذين النمطين من العائلات. كل ما يمكننا القول هو إنه يوجد عائلات من نمط ما قبل الرأسمالية أي عائلات تقليدية مرتبطة بالاقتصاد الريفي أو منحدرة من أصول ريفية. ويوجد أيضاً عائلات من نمط رأسمالي أي عائلات منحصرة على الأب والأم والأولاد، عائلات مدينية مرتبطة في أكثر الأحيان بقطاعات التجارة والمهن الحرة والإنتاج الصغير والصناعة.

هل تحسن وضع المرأة بعملية المرور من نمط العائلة التقليدي إلى النمط النواتي الحديث؟ إن دخول الرأسمالية على وضع متخلف يكسر العلاقات العائلية والاجتماعية القديمة ويقيم استغلالاً وقهراً للنساء مختلفين عن الاستغلال والقهر القديمين. ولكننا اعتدنا أن نرى في هذا التطور عاملاً ايجابياً واعتدنا أن نرى المرور من المجتمع القبلي إلى مجتمع اقطاعي ثم إلى مجتمع ديمقراطي تطوراً لا غنى عنه. وأدّى بنا هذا التفكير إلى اعتبار النمط العائلي السائد في أميركا وأوروبا والاتحاد السوفياتي أرقى نمطاً، نطمح إلى الوصول إليه بعد التخلص من كل البقايا العشائرية والإقطاعية.

ولكن لم يبحث الموضوع من زاوية وضع المرأة في العائلة. وموضوعنا هنا ليس مقارنة أنماط العائلات في مختلف المجتمعات ولكن مقارنة وضع المرأة في كل من هذه العائلات. وانطباعي هو أن وضع المرأة، إذا دققنا بالصورة، لم يتحسن إلا قليلاً كما أنه في بعض الميادين ارتد إلى الوراء.

إن العائلة مؤسسة اجتماعية ووحدة انتاجية واستهلاكية قبل أن تكون علاقة بين شخصين.

فإذا أردنا أن نحيط بوضع المرأة ضمن هذه المؤسسة، علينا أن نرى وضعها في العمل المنزلي وفي تربية وحضانة الأولاد وفي علاقتها بزوجها ومن ثم في عملها خارج البيت.

١ ـ العمل المنزلي

العائلة التقليدية: عمل مرهق ومستمر ولكن عمل جماعي يشترك فيه كل نساء العائلة.

ـ **العائلة النواتية:** عمل أقل إرهاقاً بسبب وجود آلات كهربائية ولكنه ينجز في وحدة رهيبة. كل عائلة صغيرة تقوم بالأعمال نفسها لحسابها.

٢ ـ حضانة وتربية الأولاد

ـ **العائلة التقليدية:** الأم ليست هي الشخص الوحيد الذي يهتم بالأولاد الذين يربون بعلاقة وثيقة مع كل أفراد العائلة الكبرى.

ـ **العائلة النواتية:** العلاقات بين الأهل والأولاد منحصرة بالعلاقة الأوديبية أب ـ أم ـ ولد ـ الأم ـ في البيت محدودة الأفق علاقاتها بأولادها غير سليمة يسودها التعويض. الأم التي تعمل خارج البيت تضطر إلى إرسال الأولاد إلى الحضانات.

٣ ـ العلاقات بين الزوج والزوجة

هنا يكمن التطور الأهم:

ـ **العائلة التقليدية:** اختيار الزوج مفروض من قبل العائلة.

ـ لا وجود لشخصية المرأة المتميزة استعمال القوى الجسدية من قبل الرجال لفرض إرادتهم.

ـ استبداد وحق الحياة والموت للرجال على كل نساء عشيرتهم.

ـ **العائلة النواتية:** فرض إرادة الرجل يتم بالإقناع أكثر ما يتم بالقوة. ولكن هذا لا يعني أن المرأة حرة في استعمال القوة الجسدية وقوة القانون دائماً واردة. أما المرأة فلها انطباع أنها مخيرة لا مسيرة وهذا ينعكس على حياتها.

٤ ـ حقوق المرأة في العائلة

لم يتغير شيئاً في هذا الميدان إذ ما دمنا متبعين قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بكل طائفة.

٥ ـ العمل خارج البيت

إن العمل المنتج ليس بجديد على المرأة. فالنساء يعملن في الحقول والمعامل الصغيرة منذ قديم الزمان. نوع الاستغلال وحده تغير.

سلام مرتضى الحسيني

١ ـ المهمات

يتضمن تشخيص وضع المرأة ثلاثة مستويات:

أولاً: إن القاسم المشترك بين النساء بغض النظر عن الطبقة التي ينتمين إليها هو المكانة الثانوية المفروضة عليهن حتى ولو كن مستقلات اقتصادياً. وهذا ما يكرسه الدين والقانون اللبناني وخاصة قوانين الأحوال الشخصية، والعادات والتقاليد الموروثة.

ثانياً: وضع الفلاحات والعاملات.

مشاكل الفلاحة

إن المشاكل التي تعاني منها الفلاحة في الجنوب والبقاع وبعض مناطق الشمال المحرومة، هي نفسها مشاكل الريف اللبناني التي عانى منها الرجل أيضاً بالإضافة إلى مشاكلها الخاصة كأم وزوجة.

أ ـ إنها تعاني من رداءة الوضع الصحي.

يموت في الريف سنوياً مئات الكادحين نظراً للعوز والجهل وندرة التجهيز الصحي من مستشفيات ودواء وغيرها الكثير من أوليات الوقاية الصحية. فالمستشفيات موجودة في مراكز المحافظات بعيدة عن الريف وفوق كل ذلك، الدولة خصصت سريراً واحداً لكل ٢٥٠٠ لبناني نساءً ورجالاً وأثبتت الإحصاءات بأن معظم إصابات اليرقان موجودة في الجنوب بالإضافة إلى شلل الأطفال والتيفوئيد وإن معظم إصابات التهابات السحايا الدماغية موجودة في البقاع.

ب ـ تعاني من أزمة المياه التي تنقطع باستمرار مما يضطر الفلاحة لإستعمال المياه الآسنة.

ج ـ إنها تعاني من انخفاض مستوى التغذية.

د ـ كذلك تعاني من عدم أهلية البيوت للسكن حسب احصائيات وزارة التصميم التي أثبتت بأنه يوجد ٣٥ ألف بيت ريفي من أصل ٢٠٠ ألف غير صالحة للسكن.

هـ ـ تعاني من الأمية. فهناك ٦٠٪ من النساء ممن هن في سن الدراسة خارج المدرسة.

و ـ تعاني من نقص هائل في أدوات التثقيف والترفيه من مكتبات ودور سينما، وأندية ثقافية ورياضية.

ز ـ كما أن الريف اللبناني يعاني من فقر في طرق المواصلات فضلاً عن ذلك، فإن المرأة الريفية محرومة من أبسط الحقوق، رغم أن العاملات الزراعيات يعادلن ربع العمال الزراعيين إجمالاً.

٢ ــ وضع المرأة العاملة

أ ـ فإنها تعاني من التميز حيالها تعرف إذا تزوجت للتخلص من التعويضات الإضافية وتأخذ أجراً أقل من أجر الرجل.

ب ـ تعاني من ظروف صحية سيئة ضمن العمل.

ج ـ تعاني من الضغوطات التي تمنعها من ممارسة حقها النقابي.

إن المجتمع اللبناني بمعظمه رجالاً ونساءً يعاني من غلاء المعيشة وكبت الحريات، والاستعمار الثقافي الناتج عن التبعية الاقتصادية والسياسية للتحالف الطبقي الحاكم المرتبط بواقعه وصيرورته للإمبريالية العالمية. وإن الكادحين في هذا البلد يعانون الأمرين العدو الصهيوني المرتبط عضوياً بالإمبريالية العالمية وبشكل أساس كادحي الجنوب من الجنسين. فإن المرأة الجنوبية تعاني بذلك من اضطهاد مثلث «التقاليد الاقطاعية» «والنظام اللبناني السياسي الاجتماعي» والعدو الصهيوني الامبريالي وعلى ضوء ما تقدم نرى بأن أغلبيّة النساء هن جزء لا يتجزأ من الفئات الكادحة والطبقة العاملة في لبنان.

انطلاقاً من هذا الواقع الملموس نرى بأن الوضع الطائفي للحياة السياسية في لبنان يتصل اتصالاً عضوياً بالأوضاع السياسية والاقطاعية والاجتماعية والنقابية للمرأة.

كما أن حريات وحقوق المواطنين رجالاً ونساءً تخضع دائماً للتوجيهات الخفية والواضحة التي تعبر في كل مرحلة عن ميزان القوى الإجتماعي والسياسي داخلياً وعربياً ودولياً.

إذاً، فإن مسألة المرأة هي في الأساس مسألة سياسية وليست جنسية، وزوال الغبن الجنسي مرتبط بزوال النظام الرأسمالي الذي يسخر وسائل إعلامه بكافة أشكالها لجعل الجنس بضاعة ومادة استهلاكية.

فالمهمة الأساسية والملحة هي النضال من أجل رفع وعي المرأة على جميع الصعد. في مجتمعنا والمجتمع الرأسمالي عموماً. وهذا الوعي يتم عبر إشراك وضع مئات النساء في عملية التحويلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

فهناك جدلية بين تحرير المرأة وتحرير المجتمع بحيث إن المقولة التي تؤكد على أن تحرير المرأة لن يتم في نهاية المطاف بالصورة المطلوبة إلا عن طريق تحرير المجتمع بكامله. هذا صحيح تماماً لكنه ينبغي علينا أن نؤكد على وجه اخر من هذه الحقيقة إلا وهو بقدر ما ننجح حالياً في لبنان ووطننا العربي بإشراك المرأة في عملية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي بقدر ما نسرع بوتائر تحرير المجتمع ككل.

وبصورة أوضح «فلا ثورة بدون تحرر المرأة ولن تتحرر المرأة بدون ثورة» يجب أن نتبع حكمة الأرلنديين القائلة: إن الذين يريدون أن يتحرروا عليهم أن يوجهوا الضربة. هذا يصح قبل الثورة وبعدها. أما الشروط لتحرير المرأة فيحددها انجلز بقوله «إن الشرط الأول لتحرر المرأة هو إدخال جنس النساء كله ضمن إطار الصناعة».

إن هذا الشرط الأول الذي يعطي المرأة استقلالها الإقتصادي هو شرط ضروري ولكنه غير كاف. فعلى الرغم من هذه المشاركة في الإنتاج يبقى العمل المنزلي مفروض عليها، وبذلك تخضع المرأة في المجتمع الرأسمالي إلى قمعين: «القمع البطريركي» و«القمع الرأسمالي». وهذا ما يشير انجلز إليه بأن المساواة الحقيقية للمرأة والرجل لا يمكنها في يقين أن تتحقق إلا عندما يتحرر الواحد منهما والآخر من استثمار الرأسمال ويتحول العمل المنزلي الذي هو اهتمام خاص إلى فرع من الإنتاج الاجتماعي.

وربّ قائل إن التغيرات الإنتاجية الضرورية لإخراج المرأة من البيت ممكنة التحقيق في ظل الرأسمالية، أي وجود بدائل رأسمالية للإنتاج المنزلي من العناية بالأطفال إلى الأطعمة الموضبة خصيصاً لراحة المستهلك. نقول إنها باهظة الأثمان قائمة على الربح الخاص. وإن هنا تختلف الدعوة من تحويل العمل المنزلي إلى صناعة عامة في ظل الرأسمالية عنها في المجتمع الاشتراكي، لأن القوى المنتجة في ظل الاشتراكية تعمل بإتجاه مصلحة الإنسان خلق الظروف الموضوعية لتحرره وليس لتجريده من إنسانيته كما هو سائد في المجتمع الرأسمالي.

إن كل هذه المهام الثورية الملقاة على عاتق المرأة اللبنانية تبقى ضمن الشروط الضرورية، وليست الكافية لتحريرها نظراً لأن الفكرة التقليدية عن مكانة المرأة ذات جذور عميقة وتتطلب جهداً كبيراً. وكما يقول ماركس «إن العادات تضغط بثقلها على أدمغة الأحياء».

وبالرغم من الإعتقاد التام بأن تحرير المرأة ليس قضية تقدم علمي وحضاري بقدر ما هي قضية نظام اجتماعي وتربية تاريخية. فهذا لا يعني تأجيل النضال حتى تحقيق الاشتراكية. فلا بد

من تحديد أهداف مرحلية لحركة تحرير النساء في لبنان والنضال من أجلها للتحريض ضد سياسة التفرقة ـ القمع التي تمارسها البرجوازية اللبنانية تجاه المرأة. ولإنجاز بعض المكتسبات الجزئية الخاصة بها وبالمجتمع اللبناني عامة لتخفف وطأة الإضطهاد المتزايد عليها باستمرار. فيا أختي انطلاقاً من ظروفك الذاتية والموضوعية لنعمل على عدة مستويات:

أولاً: تحرير المرأة عبر نضالها للمساواة القانونية

لا بد من النضال لتعديل قانون الأحوال الشخصية واستبداله بقانون زواج مدني يتأكد في كل بند من بنوده المساواة بين المرأة والرجل، والعمل على تعديل كل القوانين المجحفة بحق المرأة والمنافية لشرعة حقوق الإنسان التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحد بتاريخ ١٠ كانون الاول ١٩٤٨.

ثانياً: تحرر المرأة عبر نضالها مع الرجل في كل القضايا الاجتماعية والتربوية لإجراء تحولات جذرية في المجتمع اللبناني والعربي.

أ ـ **على صعيد القضايا المعيشية**، لا بد من النضال ضد غلاء المعيشة وأزمة السكن التي تطالك مباشرة، والتي تزداد مع تطور النظام اللبناني واتجاهه نحو الرأسمالية والاحتكارية أي نحو تحكم الإحتكارات الكبيرة بالتجارة الداخلية والخارجية والإنتاج المحلي.

ب ـ **على صعيد التربية والتعليم**، لا بد من العمل الجاد لإنتزاع ديموقراطية التعليم والذي يجب أن يطال المرأة الريفية بالدرجة الأولى. فكلما توسع التعليم الرسمي بزيادة قاعدته المادية وتغيير برامجه ونظام امتحاناته التصفوي في صالح قاعدته الكادحة، كلما تحسنت ظروف المرأة وسائر الكادحين التعليمية في المدينة والريف.

ج ـ **على الصعيد الثقافي**، لا بد من النضال لتعميم الثقافة والقضاء على الأمية المتفشية في المجتمع اللبناني والتي تطال كافة مجالات الحياة وليس بالضرورة القراءة والكتابة.

د ـ **على الصعيد الصحي**، يتوجب علينا أن نعمل من أجل تأمين الظروف الصحية والوقائية للمرأة العاملة والفلاحة والكادحة عموماً.

هـ ـ **على صعيد الأمومة**، اعتبار الأمومة وظيفة اجتماعية لفسح المجال أمام العاملة للتوفيق بين عملها خارج المنزل وداخله.

و ـ **على صعيد العمل غير المنزلي**، إلغاء التمييز الفعلي بحق المرأة العاملة الصناعية والزراعية. إن كان على صعيد الأجور أو الضمانات الإجتماعية والصحية.

ز ـ **على صعيد التنظيم النقابي**، من اجل اكتساب حق التنظيم النقابي للعاملات الزراعية وموظفات القطاع العام والخاص والعمل لإزالة الضغوط التي تمارس على العاملة الصناعية بصدد حقها النقابي.

ح ـ العمل لتمكين الرجل من مشاركة المرأة العاملة في مهام العمل المنزلي والتربوي.

ثالثاً: تحرر المرأة عبر نضالها مع الرجل من أجل توسيع الحريات الديموقراطية وتعميقها

لنسخر جهود النساء من أجل تعميق الحريات الفردية والنقابية والسياسية ذلك بقدر ما تتمكن الجماهير نساءً ورجالاً من ترسيخ مناخ الحريات بقدر ما يسهم هذا المناخ باشتراكها إشتراكاً فعلياً في الحياة العامة. ولكن هذا المناخ من الحريات يمكن أن يتحقق.

رابعاً: تحرر المرأة عبر نضالها مع الرجل لتدعيم أسس الاستقلال الوطني السياسي الاقتصادي

لا بد من الوقوف بوجه الصهيونية والامبريالية والرجعية بكافة أشكالها. وهنا أشير إلى أن الاستقلال السياسي على نسبيته ساهم بخلق المناخ السياسي الملائم لدفع قضية تحرر المرأة خطوات إلى الأمام.

خامساً: المرأة المثقفة

لا بد من العمل لتعميق ثقافتها عن طريق الوعي المتزايد باستمرار لمشاكل مختلف الفئات النسائية لتندمج ثقافتها بالهموم الأساسية التي أتينا على ذكرها بالنسبة للمرأة ككل والعاملة والفلاحة.

إن تنفيذ هذا البرنامج المطلبي الذي يحاول فتح ثغرات في ظل النظام الحالي لصالح الفئات الكادحة، لا بد أن ينتزع انتزاعاً بواسطة القوى المادية صاحبة المصلحة في التغيير رجالاً ونساءً على السواء.

لائحة بأسماء باحثات ومنظمات نسائية

List of Some researsherses and Women's Organizations

EGYPT

Aida Seif El Dawla
New Women Center for Research & Training
5, Khan Youness Str., Mohandessien
Tel: 347-6777

WEST BANK

Rima Hammamani
WOMEN'S AFFAIRS, GAZA
P.O. Box 1281
Gaza
Tel: 9727 - 820828
(r.): 972 - 828634

Rita Giacamon
Birzeit University
Institue of Women's Studies
P.O. Box 14 Birzeit
Tel: 952428
Fax: 9722 - 957656

Islah Gad
WOMEN'S AFFAIRS, NABLUS
P.O. Box 1194, Nablus
Tel & Fax: 53-374655

Suha Hindiah
Women Studies Center (Jerusalem)
P.O. Box 19591
Tel & Fax: 972-2-958848

SUDAN

Magda A.M. Ali
El Manar Consultancy
P.O. Box 946
Khartoum

TUNISIA

Soukaina Bouraoui, Director
Centre de Recherches, de Documentation, et
d'Information sur la Femme (CREDIF)
El Malik Fahd Ibn Abdel Aziz Street
2092/7131
El Manar 2 Tunis
Tel: 216-1-885717/8
Fax: 216-1-752606

Hafitha Chekir & Hadia J'rad
Association Tunisienne Des Femmes Democrates (ATFD)
6, RUE DE LIBAN
B.P. 107 - CITE MAHRAJEN - 1002 TUNIS
TEL & fAX: 794131

Nabila Hamza
Arab Women Center for Training & Research
Tunisia
Tel: (H) 238-992
(O) 571-945
571-867
Fax: 574627

Khadija & Ali Cherif
Women's Committee
Tunisian League
8, Rue du 7 Novembre
Sidi Bou Said
Tunis
Tel: 740186 (home)

Dr. Nebiha Gueddana
Secretary to the Prime Minister
on Women and Family Affairs
Tel: 262814

ALIA GANA
Rural Sociologist
Department d'Economie et de Sociologie Rurales
Residence Tabouk, Apt. B2
Rue de Tolede, El Manar I

JORDAN
Haifa Abo Ghazala
General Federation of Jordanian Women
Amman, Jabal El-Hussein
Tel: 670325
Fax: 694810
P.O. Box 922126

Asma Khedr
Jordanian Women's Union
Fax: 962-9-992574
Tel: 6678923
H: 817324

MOROCCO

Farida Benini
(Lawyer, Islam expert)
Marrakesh
Tel: 4-306467
Fax: 4-304988

Fatima El Mernisi
12 Avenue Ben El Bin
El Quidana
Adgal Rabat
Tel & Fax: (home) 212-7-777958

Noufissa Sbai
AFJEM
9 Block Hussania
Hay Nahda
Rabat
Tel: 212-7-758259
Fax: 212-7-755185